مقدمة

فى نشأة العلوم الاسلامية عامة ، وعلم أصول الحديث خاصة

بقلم
محمد محيى الدين عبد الحميد
عفا الله عنه

obeikandl.com

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

— ١ —

كان العرب فى جاهليتهم أمةً أميّة ، لا يحفلون بما تضطرب به الأمم من حولهم من علم أو مدنية ، لا يقرءون كتاباً ، ولا يلتمسون علماً إلا ما يأتيهم عفوا عمن يخالطهم من بعض أهل الكتاب ، ولا يرغبون فى نظام ، ولا يحاولون أن تكون لهم حياة اجتماعية مستقرة ، وقل منهم من كان يخط بيمينه . وكانت لهم — مع ذلك — أمجاد من خلق وصفات إنسانية ، فهم أبطال مغاوير ، وأجواد بهاليل أباة للضيم ، حماة للجار ، أعفّاء عما يخل بالمروءة ، إلى غير ذلك مما اشتهروا به من مكارم ، وعرف لهم من جليل الصفات ، وكانوا ذوى فخر بصنائعهم مع أودائهم وأعدائهم ، يتحدثون كثيراً عن أيام انتصاراتهم ، ويقولون كثيراً فى تمجيد أنفسهم ، وكان لكل قبيلة منهم شعراء وخطباء هم الألسنة الناطقة بمادح قومهم ومفاخرهم ، والمقاول النابة عن أعراضهم ، وكان لابد لجمهرتهم أن يعوا ماقال شعراؤهم وخطباؤهم ، فكان مَنْ يحسن الكتابة منهم — وقليل ماهم — يخط أقوال الشعراء والخطباء على ما تيسر له من حجر أوعظم أو نحو ذلك ، وكان الذين لايحسنون الكتابة — وهم السواد الأعظم منهم — يستظهرون هذه الأقوال ليؤدوها عند الحاجة إليها ، وعلى هذا سارت حياتهم كلها ، فتمكنت لهم بطول المران حافظة قوية ، و بديهة حاضرة ، فلم يكن يعجز أحدهم أن يستظهر القصيدة أو الخطبة متى سمعها من قائلها ، ولم يكن يعجز أحدهم أن يؤدى ما استظهره متى دعت حاجته إلى أدائه ، وكان كبراؤهم وذوو السن منهم ينقلون إلى ناشئتهم ماوعوه من أخبار وأقوال يُعِدّونهم بها لقابل حياتهم ويهيئونهم لما يجد لهم من مواقف ، ذلك أمر متعارف مشهور لا ينكره أحد من العرب ولا من خصوم العرب ، وقد ذكرناه هنا لنبين لهؤلاء الذين ينكرون أن يصلنا الكثير من شعر العرب وخطبهم وأحاديث أيامهم — مع ما كانوا عليه من البداوة وتفرق الكلمة و بعد مواطن بعضهم عن مواطن بعض — أن هذه الأسباب التى زعموا أنها بسبيل أن تقطع

بيننا ، بين أخبارهم وأقوالهم هى بنفسها التى وصلت بيننا وبينهم ، وهى بنفسها التى نتخذها دليلا على صحة ماذهب إليه أوائلنا ، ونحن إذ نقول ذلك إنما نستمسك بالدليل الأقوى الذى تؤيده السنن الطبيعية التى فطر الله الناس عليها وأنهم حين يذهبون إلى ماذهبوا إليه إنما يستمسكون بفروض جَدَلية لا تقوى على النهوض بما يذهبون إليه ولا تستطيع أن تصمد فى وجه الحق فضلا عن أن تناهضه أو تدفعه ، فليسأل أولئك القوم أنفسهم عن ذكريات نشأتهم فان كانوا لا يزالون قادرين على استعادتها والحديث عنها ورواية ماجرى عليهم من أحداث وماسمعوا من أحاديث فهذا هو عين ما نصف العرب به ، وليس من فرق بينهم وبين العرب فى ذلك إلا أن الدواعى قد توافرت للعرب على الاتصاف بما نصفهم به ، وإن لج بهم العناد فزعموا أنهم لا يقدرون على ذكرها فليس ذلك بضائرنا فيما نذهب إليه ، لأن ذلك لايكون إلا من عيب فى فطرتهم هم أنفسهم ، فأما الفطر المستقيمة التى فطر الله الناس عليها والتى مرنت على مايقويها ولا يعارضها — ومنها فطر العرب الذين نتحدث عنهم — فهذه فِطَر خليقة بأن تعى وتحفظ وتؤدى وتبلغ ، ولا تحرم مما وعت وحفظت شيئاً عند أدائها إلا أن يكون شيئاً لا يفسد الأصل الذى قصدوا إليه ، كتبديل لفظ بلفظ يؤدى مؤداه وكتقديم لفظ على لفظ أو جملة على جملة حين لايكون تقديم المقدم وتأخير المؤخر أمراً ذا بال ، فلا يحسبن هؤلاء الذين نعنيهم بكلامنا هذا أنهم — حين يستدلون على مايذهبون إليه بما يسمونه اضطراب المرويات بالتقديم والتأخير ، وتغاير الألفاظ — قد ظفروا بالدليل القاطع والحجة الدامغة ، فان هذا التبديل الذى ذكرنا شأنه وهذا التقديم والتأخير وغير هذين من وجوه الاختلاف فى المرويات أمورٌ تدعو إليها الطبيعة التى كان عليها العرب ، ولو أن المروى عنهم قد جاء متسقاً لايختلف فى لسان بعض الرواة عن بعض لكان ذلك هو الدليل القاطع على الافتعال والاصطناع ، ولكان لما ذهبوا إليه وجه وجيه .

— ٢ —

وبعث الله رسوله النبي الأمي العربي محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، من أطيب العرب أرومة، وأكرمهم محتداً، وأوسطهم نسباً، وأنزل عليه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، وأمره بتبليغه، وجعله آيته الخالدة على الدهر، ومعجزته الباقية مابقي الناس، وشدد في الحفاظ عليه ووعده بأن يحفظه من التبديل والتحريف اللذين أصيبت بهما كتب السماء السابقة في النزول عليه، وكان الرسول يبين هذا القرآن بقوله وعمله، فيفصل مجملا ويخصص عاما، ويفسر مبهماً، وكان — مع ذلك — حريصاً على القرآن أشد الحرص، راغباً في أن يظل بعيداً عن الاختلاط بغيره أعظم الرغبة، وكان — صلوات الله وسلامه عليه — يعرف ماعليه العرب قومه الأولون الذين يتلقون عنه من البداوة والفطرة الأولية، فأذن لمن كان يكتب منهم أن يكتب ماشاء الله له من القرآن الكريم، واتخذ لنفسه كتاباً كان من بعض شأنهم أن يكتبوا له ما ينزل عليه من القرآن، فأما أقواله وأفعاله — صلوات الله وسلامه عليه — فلم يأذن لأحد في كتابتها، بل أمر كل أحد ألا يكتب عنه منها شيئا، وأمر من كتب منها شيئاً أن يمحو ما كتبه، فقد روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « لاتكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار [1] » حتى إنه لم يأذن لمن كانوا يفدون عليه من العرب يتعلمون منه أمور دينهم إلا بأن يحفظوا ما سمعوه منه ويعوه ويبلغوه من وراءهم من قومهم إذا رجعوا إليهم، ولو كان آذنا لأحد بالكتابة لأذن لهؤلاء

---

(١) انظر صحيح مسلم (٢ — ٣٩٣ طبع بولاق)

لأنهم مبتدئون وهم فى حاجة ماسة إلى أن يتخذوا لأنفسهم من تعاليمه دستوراً ينظرون فيه إذا دعت حاجة إلى النظر ، روى البخارى فى صحيحه[1] عن ابن عباس « أن وفد عبد القيس أتوا النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : من الوفد ؟ — أو من القوم ؟ — قالوا : ربيعة ، قال : مرحباً بالقوم — أو بالوفد — غير خزايا ولا ندامى ، قالوا : إنا نأتيك من شقة بعيدة ، وبيننا وبينك هذا الحى من كفار مضر ، ولا نستطيع أن نأتيك إلا فى شهر حرام ، فمرنا بأمر نخبر به من وراءنا ندخل به الجنة ، فأمرهم بأربع ، ونهاهم عن أربع ، أمرهم بالايمان بالله عز وجل وحده ، قال : هل تدرون ما الايمان بالله وحده ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وتعطوا الخمس من المغنم ، ونهاهم عن الدباء والحنتم والمزفت ، قال شعبة : وربما قال المقير ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « احفظوه عنى وأخبروه من وراءكم » فهؤلاء قوم بينهم وبين موطن النبي صلوات الله وسلامه عليه المسافة البعيدة ، ولا يصلون إليه حتى يمروا ببلاد قوم بينهم وبينهم عداوة ، فهم يخشون بأسهم ، فلذلك لا يستطيعون السفر إلى رسول الله إلا فى بعض الأشهر الحرام التى لا يعتدى فيها بعض العرب على بعض ، وهم — فوق هذا كله — مبتدئون فى دين الله ، وهم يريدون أن يأمرهم بأمر يبلغونه لمن وراءهم من قومهم إذا رجعوا إليهم ، فلا يأذن لهم فى كتابة قواعد الاسلام ، وإنما يقول لهم « احفظوه عنى وأخبروه من وراءكم » والحكمة فى هذا راجعة إلى أمرين : الأمر الأول حرصه الشديد صلى الله عليه وسلم على ألا يكتب عنه غير القرآن حتى لا يختلط غير القرآن بالقرآن ، وعلى الأخص عند قوم أميين قد يتصور فيهم أن يفهموا أن كلا من بابة واحدة ، ولم لا يتصور فيهم مثل ذلك ؟ أليس من القريب أن يقول أحدهم : هذه تعاليم محمد التى سمعناها منه وقد كتبناها عنه وأذن لنا فى كتابتها

---

(١) انظر صحيح البخارى (١ — ١٩ طبع بولاق سنة ١٢٨٠)

ثم يطول الأمد فاذا ذلك مختلط لايستطاع التمييز بين بعضه و بعض ، والأمر الثانى ثقته الأكيدة صلوات الله عليه بما فطر عليه قومه من قوة الحافظة والقدرة على الرجوع إليها ، من غير أن يتسرب إليه خوف بأنها قد تفتر أو تعجز عن الأداء ، بل إنه لم يأذن لمن شكا إليه سوء الحفظ أن يكتب عنه مايسمعه منه من الحديث ، وا كتفى بأن يدعوله بالحفظ أو بنحوذلك ، روى البخارى فى صحيحه[1] عن أبى هريرة ، قال : قلت : يارسول الله ، إنى أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه قال : ابْسُط رداءك ، فبسطته ، قال : فغَرَفَ بيديه ثم قال : ضُمّه ، فضممته ، فما نسيت شيئاً بعده .

وكان للناس فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث طرق فى معرفة الشرع : الطريق الأولى أن يأخذوا عنه مباشرة بالسماع منه : إما لأن سائلا سأله فهو يجيبه ، و إما لأنه يبدؤهم بالموعظة التى كان يتخولهم بها ، وهذه الطريق أعم الطرق الثلاث ، وأكثرها ، والطريق الثانية أن يأخذ بعضهم عن بعض عنه صلى الله عليه وسلم فان بعضهم كان يشغله الصَّفْقُ فى الأسواق عن ملازمة النبي صلى الله عليه وسلم فكان يرجع فى بعض ما أهمه إلى بعض من سمع من رسول الله ، وكان بعضهم يستحيي أن يسأله فيوسط بينه و بين النبي من يسأله ، ودواع أخر غير ما ذكرنا كانت سبباً فى أن يأخذ بعضهم عن بعض ، ولم يكونوا يرون بذلك بأساً روى البخارى فى صحيحه[2] عن أبى هريرة رضى الله عنه ، قال : إن الناس يقولون : أكثر أبو هريرة ! ولولا آيتان فى كتاب الله ما حدثت حديثاً ، ثم يتلو (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى — إلى قوله الرحيم) إن أخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصَّفْق بالأسواق ، و إن إخواننا من الأنصار

---

(١) انظر صحيح البخارى (١ — ٢٣ طبع بولاق سنة ١٢٨٠)
(٢) انظر صحيح البخارى (١ — ٢٣ طبع بولاق سنة ١٢٨٠)

كان يشغلهم العمل فى أموالهم ، و إن أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يشبع بطنه ، ويحضر مالا يحضرون ، ويحفظ مالا يحفظون . وروى البخارى فى صحيحه[1] عن عبد الله بن عباس عن عمر رضى الله عنهم ، قال : كنت أنا وجار لى من الأنصار فى بنى أمية بن زيد — وهى من عوالى المدينة — وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ينزل يوماً وأنزل يوماً ، فاذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحى وغيره ، و إذا نزل فعل مثل ذلك ، فنزل صاحبى الأنصارى يوم نوبته ، فضرب بابى ضربا شديداً فقال : أثمَّ هو ؟ ففزعت فخرجت إليه ، فقال : قد حدث أمر عظيم ، فدخلت على حفصة فاذا هى تبكى ، فقلت : طلقكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت: لا أدرى ، ثم دخلت على النبى صلى الله عليه وسلم فقلت وأنا قائم : أطلقت نساءك ؟ قال : لا ، قلت: الله أكبر . و روى[2] البخارى فى صحيحه عن على ابن أبى طالب رضى الله تعالى عنه ، قال : كنت رجلا مَذَّاء فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمرت المقداد بن الأسود فسأله ، فقال « فيه الوضوء » . والطريق الثالثة : أن يكون لأحدهم فهم فى شىء من القرآن الكريم أو من حديث سمعه من النبى صلى الله عليه وسلم فيعمل بهذا الفهم ، ثم قد يعرض فهمه على رسول الله وقد لا يعرضه اكتفاء بأن أصل فهمه وارد عن الله ورسوله ، و إذا عرض فهمه فقد يقره النبى صلى الله عليه وسلم وقد يبين له أنه أخطأ ، وقد يبين له وجه الخطأ وقد يكتفى بالبيان العام ، روى أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه يوم الأحزاب أن يصلوا العصر فى بنى قريظة ، وأن بعضهم اجتهد فقال : إنه صلى الله عليه وسلم لم يرد

---

(١) انظر صحيح البخارى (١ — ١٩ طبع بولاق سنة ١٢٨٠)

(٢) انظر البخارى (١ — ٣٢ طبع بولاق سنة ١٢٨٠)

منا تأخير صلاة العصر ، وإنما أراد سرعة النهوض إلى بنى قريظة ، فصلوا العصر فى الطريق ، فهذا الفريق نظر إلى المعنى المقصود من الأمر ، وأن بعضهم امتثل النص بظاهره فأخر العصر حتى كان فى بنى قريظة فصلاها ليلا ، ويروى أن رجلين من الصحابة خرجا فى سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء ، فصليا ، ثم وجدا الماء فى الوقت فأعاد أحدهما ولم يعد الآخر ، فلما رجعا إلى النبى ذكرا له ذلك ، فصوبهما ، وقال للذى لم يعد الصلاة منهما : أصبت السنة وأجزأتك صلاتك ، وقال للآخر : لك الأجر مرتين ، بل لقد أجاز النبي صلى الله عليه وسلم لذى الفهم والرأى أن يجتهد فيما لم يجد فيه نصا إذا كان رجوعه إليه صلى الله عليه وسلم مما يشق ، فقد روى معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعثه إلى اليمن قاضيا قال له : كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بما فى كتاب الله ، قال : فان لم يكن فى كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فان لم يكن فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أجتهد رأيى ، لا آلو ، قال : فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدرى ثم قال : الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

— ٣ —

ويجىء عصر الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم فلا يكتب المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً يذيعونه فى الناس مع حاجتهم إلى هذه الأحاديث إذ كانت تعرض لأحدهم الحادثة من الحوادث فلا يجد فيما وعاه من قضاء رسول الله أو إرشاده فى هذه الحادثة شيئاً ، كما روى قبيصة بن ذؤيب قال : جاءت الجدة إلى أبى بكر رضى الله عنه فسألته عن ميراثها ، فقال أبو بكر : ليس لك فى كتاب الله شىء ، وما علمت لك فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ، فارجعى حتى أسأل الناس ، فسأل عنها ، فقال المغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاها السدس ، فقال أبو بكر : هل

معك أحد ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصارى فقال مثل ماقال المغيرة ، فأنفذه لها أبو بكر ، ويروى أن الجدة التى جاءت أبا بكر رضى الله عنه هى أم الأم ، وأن الجدة أم الأب جاءت إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فسألته ميراثها ، فقال لها : مالك فى كتاب الله عز وجل شىء ، وما كان القضاء الذى قضى به إلا لغيرك ، وما أنا بزائد فى الفرائض شيئاً ، ولكن هو ذلك السدس ، فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما ، فأيكما خلت به فهو لها[1] .

وإذن فقد كان الصحابة فى مسيس الحاجة إلى ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم من حديث ، لأن أمر المسلمين قد صار إليهم فهو المسئولون عنه وحدهم ، وللناس أقضية لا بد أن يفصلوا فيها بما فى كتاب الله أو فى سنة رسول الله ، وهذا كتاب الله بين أظهرهم يحفظونه أو يستطيعون الرجوع إليه فى الألواح الذى كتبت لرسول الله فى وقت تنزيله ، فأما سنة رسول الله فلم تكتب ، وليس فيهم من يدعى حفظ جميعها ولا أكثرها ، وكل واحد منهم قد فاته من قول الرسول أو فعله الشىء الكثير ، ومع ذلك لم تطب أنفسهم بكتابة الحديث وجمعه ، واقتصروا على كتابة القرآن لم يتجاوزوه ، حتى القرآن الكريم لم تطب أنفسهم بجمعه إلا بعد أن أن ثار بينهم جَدَل وطال حِوَار ، ثم شرح الله صدر الخليفة لاستماع مشورة إخوانه وقد كان يقول « شىء لم يفعله رسول الله ، فلا أفعله »

وإنما انصرفوا عن كتابة الحديث عملا بذلك الحديث الذى أثرناه فى صدر هذه الكلمة من رواية مسلم « لا تكتبوا عنى ، ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه ، وحدثوا عنى ولا حرج » وكأنهم وجدوا أنفسهم بين إحدى اثنتين : مصلحة يجلبونها ، ومفسدة يدرءونها ، فأما المصلحة ففى التيسير على

---

(١) انظر الكفاية فى علم الرواية (٢٦ طبع حيدر أباد ١٣٥٧)

أنفسهم وعلى المسلمين فى زمنهم وفيما بعد زمنهم ، بأن يجمعوا لهم ماوعاه الثقات منهم وممن لحق بهم من الحديث ليرجعوا إليه فى فهم دينهم وفى الفصل فى أقضيتهم وفى غير هذا وذاك ، وأما المفسدة فالخوف على المسلمين — وهم إذ ذاك بَدْوٌ فى الأغلب الأعم — أن يخلطوا بين القرآن والحديث فيدخلوا فى القرآن ماليس منه أو ينقصوا منه شيئاً هو منه ، فتكون أمة محمد صلى الله عليه وسلم كغيرها من الأمم التى بدلت فى كتابها فزادت فيه أو نقصت منه . فلما وجدوا أنفسهم بين إحدى هاتين الخصلتين آثروا أن يدرءوا المفسدة ويحتملوا فى سبيل ذلك من الجهد مالا يحتمله إلا هم أو مثلهم ممن خلق للجهاد والكفاح واحتمال المكاره فى سبيل المقصد النبيل .

فلم يجدوا بُدّا من أن يصرفوا هممهم إلى نشر الحديث بطريق الرواية ، وهى التى أذن لهم النبى صلى الله عليه وسلم فيها حيث يقول « وحدثوا عنى ولاحرج » وحيث يقول « احفظوه عنى ، وأبلغوه مَنْ وراءكم » وكانوا يروون ما وعوه عن الرسول إما بنفس الألفاظ التى سمعوها منه صلى الله عليه وسلم إن كانت لا تزال عالقة بأذهانهم — وذلك هو الأغلب الأكثر — وإما بما يؤدى معناها من ألفاظ غيرها إن غابت ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم عنهم ، ذلك لأنهم كانوا يعلمون حق العلم أن المقصود من الحديث هو المعنى غالباً ، وقلما يتعلق حكم بلفظ الحديث ، بخلاف القرآن ، فإن لألفاظه مدخلاً فى الإعجاز الذى هو مقصود بكل آية منه ، فلا يجوز إبدال لفظ منه بلفظ آخر وإن كان مرادفا له ، ولعل هذا أحد الوجوه التى فضلوا من أجلها الاكتفاء فى الكتابة بكتابة القرآن الكريم . على أن منهم مَنْ لم يكن يرضى أن يروى عن الرسول إلا ما يثق بأنه هو اللفظ الذى سمعه منه وسنعود إلى بيان ذلك قريبا .

ووهبهم الله صبراً على طلب الحديث عند أهله ، مع حافظة واعية ، ونفس صافية ، وذهن يصل إلى تبين المراد ويعى ما يُلقى إليه أشد الوعى .

وإن قوما انحدرت نطفهم من أصلاب رجال حفظوا أشعار شعرائهم ووعتها صدورهم من غير أن يقيدوها بالكتابة إلا ما كان يحدث فى الندرة التى لا معول عليها ، إن قوما انحدرت نطفهم من أصلاب قوم لهم هذه المنزلة فى الوعى والحفظ والابلاغ والنقل لخليقون أن يحفظوا حديث رسولهم ، وهم يعلمون أن فى هذا الحديث بياناً للقرآن الكريم وتفصيلا لما أجمل فيه ، وهذا القرآن هو الذى ملأ أنفسهم وأخذ عليهم الأسباب فلم يستطيعوا إلا الإذعان له ، وهذا الرسول هو الذى أكبروه وأجلّوه وعظموه ووقروه وفدوه بالأنفس والأموال

* * *

٤

وجملة الأمر أن عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد انقضى ، ولم يكتب أحد من أصحابه شيئاً من الحديث لنفسه أو لغيره ، إلا الشىء القليل النادر: منه ما كان من قصة كتابة بعض الصحابة لأبى شاه — وهو رجل من أهل اليمن — بأمر الرسول صلوات الله وسلامه عليه خطبة من خطبه صلى الله عليه وسلم ، ومنه ما ذكر أبو هريرة من شأن عبد الله بن عمرو بن العاص ، ومنه ما كان من قصة صحيفة لعلى بن أبى طالب فيها شىء من العلم . حدث البخارى بسنده عن أبى هريرة حديثاً طويلا اشتمل على خطبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم جاء فيها بيان حرمة مكة ، وفى آخر هذا الحديث قول أبى هريرة : فجاء رجل من أهل اليمن فقال : اكتب لى يارسول الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اكتبوا لأبى فلان » . وحدث البخارى أيضاً بسنده عن أبى هريرة أنه قال : ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه منى ، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب ولا أكتب . وحدث البخارى أيضاً بسنده إلى أبى جحيفة قال : قلت لعلى : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب

الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو مافى هذه الصحيفة ، قال : قلت : وما فى هذه الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكاك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر[١] .

وفى هذه الأحاديث إشكال مع ما أثرناه من حديث مسلم « لاتكتبوا عنى ومن كتب شيئاً غير القرآن فليمحه ، وحدثوا عنى ولا حرج » ومع ما استظهرناه من عباراته صلى الله عليه وسلم الواردة فى حفظ الحديث واستظهاره و إبلاغه عنه وقد مضى ذكر ذلك ، وقد خطر هـذا الاشكال من قبل على بال السلف الصالح من علماء هذه الأمة فذكروا وجوها للجمع بين الاذن بالكتابة فيما ذكرنا هنا وحظر الكتابة فيماروى مسلم ، فأما الامام النووى فقد قال فى شرحه لصحيح مسلم « كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير فى كتابة العلم ، فكرهها كثيرون منهم ، وأجازها أكثرهم ، ثم أجمع المسلمون على جوازها و زال ذلك الخلاف ، واختلفوا فى المراد بالحديث الوارد فى النهى : فقيل : هو فى حق من يوثق بحفظه ويخاف على اتكاله على الكتابة إذا كتب ، وتحمل الأحاديث الواردة بالاباحة على من لا يوثق بحفظه كحديث اكتبوا لأبى شاه ، وحديث عمرو بن حزم الذى فيه الفرائض والسنن والديات ، وحديث كتاب الصدقة ونُصُب الزكاة الذى بعث به أبو بكر رضى الله عنه أنَساً رضى الله عنه حين وجهه إلى البحرين ، وحديث أبى هريرة أن ابن عمرو بن العاص كان يكتب ولا أكتب ، وغير ذلك من الأحاديث . وقيل : إن حديث النهى منسوخ بهذه الأحاديث ، وكان النهى حين خيف اختلاطه بالقرآن ، فلما أمن ذلك أذن فى الكتابة . وقيل : إنما نهى عن كتابة الحديث مع القرآن فى صحيفة واحدة لئلا يختلط فيشتبه على القارىء ، والله أعلم[٢] . فهذه ثلاثة أوجه جمع بها الامام

---

(١) روى البخارى هذه الأحاديث كلها فى باب « كتابة العلم » انظر صحيح البخارى (ص ٢١)

(٢) انظر شرح النووى على مسلم بهامش القسطلانى (ج ١٠ ص ٤٥٧)

النووى بين النهى والاباحة ، والنفس غير مطمئنة إلى واحد منها ، فأما الأول فلسنا نستطيع أن نؤمن بأن ابن عمرو بن العاص رضى الله عنه كان غير موثوق بحفظه، ولو استطاع باحث أن يثبت أن الأحاديث التى تتضمن الاذن بالكتابة كلها كانت متأخرة عن حديث النهى عنها وعن الأحاديث التى تبين أن طريق الرواية عن النبى صلى الله عليه وسلم وهو الحفظ والوعى والتثبت من غير كتابة لو استطاع واحد من الناس أن يثبت ذلك حتى يكون النهى منسوخا بالإباحة لكان هذا الوجه أقرب الوجوه إلى أن يؤخذ به ، ولا ستقام للباحثين أن يذكروا أن آخر العهد برسول الله صلى الله عليه وسلم كان على الاذن لأصحابه بكتابة الحديث ، لأن القرآن الكريم كان قد حفظه الكثيرون من الصحابة وأمن الرسول عليه من الاختلاط والاشتباه بغيره .

***

٥

وقد روى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه أنه قال « نضر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها وحفظها وأداها ، فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » وروا أنه قال « حدثوا عنى كما سمعتم ولا حرج ، إلا من افترى على كذبا متعمدا بغير علم فليتبوأ مقعده من النار »

والظاهر من استقراء حالهم أن منهم مَنْ فهم فى هذين الحديثين ونحوهما أنه يجب على مَنْ يريد أن يحدث عنه صلى الله عليه وآله وسلم أن يروى ألفاظه النبوية بعينها ليكون محدثا كما سمع ، وأن منهم مَنْ فهم ما أشرنا إليه من قبل من أن المدار على إصابة التيقن من المعنى الذى أراده النبى صلوات الله وسلامه عليه أو أن يظن الراوى أن هذا هو المعنى أراده بمعونة القرائن .

وقد رأينا الصحابة رضوان الله عليهم لم يكونوا على رأى واحد فى الاقبال

على رواية الحديث ولا فى قبول أحدهم ما يَرْوى له غيرُه منه ، فقد كان بعضهم يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير متحرج ؛ لأنه على ثقة واطمئنان من أنه يحدث كما سمع ، ولا بد أن يكون هذا الفريق ممن يرى صحة الرواية بالمعنى ، ونذكر من هذا الفريق أبا هريرة رضى الله عنه ، فقد أكثر من الرواية عن رسول الله حتى تحدث الناس عنه ، وحتى اضطر أن يعتذر من مخالفته أكثر أصحاب الرسول فى منهجهم ، فذكر ما أثرناه من حديث الصفق فى الأسواق ، وما أثرناه من حديث بَسْطه حِجْرَه لرسول الله ، وقد روى البخارى فى صحيحه (١) عنه أنه قال « حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاءين ، فأما أحدهما فبثثته ، وأما الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم » .

ولا عجب فى ذلك كله لأن أبا هريرة رضى الله عنه لم يكن يشغله شىء عن طلب حديث رسول الله والوقوف على أحواله صلى الله عليه وسلم ، ولقد شهد له الرسول صلوات الله عليه بشدة الحرص على الحديث ، روى البخارى بسنده أن (٢) أبا هريرة رضى الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يارسول الله مَنْ أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لقد ظننت يا أبا هريرة ألا يسألنى عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث ، أسعد الناس بشفاعتى يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصا من قلبه ، أو من نفسه .

وقد كان أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه يحث إخوانه على الحديث ومذاكرته ، روى الحاكم أبو عبد الله بسنده عن على بن أبى طالب أنه قال « تزاوروا وأكثروا مذاكرة الحديث فان لم تفعلوا يندرس العلم »

---

(١) انظر صحيح البخارى « ١ـ٢٣ طبع بولاق » .
(٢) انظر صحيح البخارى « ١ ـ ٢١ »

وقد كان بعضهم يتورع عن التحديث عنه صلى الله عليه وسلم مخافة أن يبدل كلمة بكلمة فيدخل فى عموم « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » أو مخافة أن تكون روايته ذريعة إلى ذلك، روى الحاكم بسنده عن عائشة بنت سعد عن أبيها أنه قال « مايمنعنى من الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم ألا أكون أكثر أصحابه عنه حديثا ، ولكنى أكره أن يتقولوا على » وروى البخارى عن عبد الله بن الزبير أنه قال : قلت للزبير : إنى لا أسمعك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث فلان وفلان ، فقال الزبير : أما إنى لم أفارقه ، ولكن سمعته يقول : « من كذب على فليتبوأ مقعده من النار » وكان أنس رضى الله عنه يقول : إنه ليمنعنى أن أحدثكم حديثا كثيرا أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من تعمد على كذبا فليتبوأ مقعده من النار » وأخرج ابن ماجة فى سننه عن السائب بن يزيد أنه قال : صحبت سعد بن مالك من المدينة إلى مكة فما سمعته يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث واحد ، وأخرج ابن ماجة أيضا عن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال : قلنا لزيد بن أرقم : حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : كبرنا ونسينا ، والحديث عن رسول الله شديد ، وروا عن الشعبى أنه قال : جالست ابن عمر سنة فما سمعته يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ، واشتهر أن سعيد بن زيد أحد العشرة المشهود لهم بالجنة كان لا يكاد يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا

فهؤلاء جماعة من الصحابة المعروفين وفيهم فقيه من فقهائهم وفيهم واحد ممن شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة ، كانوا يتحرجون من الرواية عن النبي ، حتى إن أحدهم لتمضى عليه السنة لا يحدث فيها حديثا واحدا ، وإن أحدهم ليسافر مع إخوانه سفرا بعيد الشقة والمسافر فى حاجة إلى أن يتحدث مع رفقته فيسمعهم ويسمعون له ويقص عليهم ويقصون عليه ، يحمل بعضهم بعضا بهذا التحديث وبهذا القصص ، ويبعد بعضهم عن بعض بذلك الملل والسآمة

وتذكر متاعب السفر ، فلا يكون شيء من ذلك كله باعثا لهذا الصحابي على أن يحدث أصحابه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا . وكان شأنهم رضوان الله تعالى عنهم في قبول الحديث ممن يحدث به عن رسول الله شأن من يحتاط ويتثبت ويرى ألا يطلق الأمر للناس إطلاقا ، هذا أبو بكر رضي الله عنه يحدثه المغيرة بن شعبة حديثا عن توريث النبي صلى الله عليه وسلم الجدة سدس مال المتوفى ، وأبو بكر بحاجة إلى هذا الحديث يقضي به في حادثة رفعت إليه لا يعلم حكم الله فيها ويهمل صاحبتها حتى يسأل الناس ، فلا يقبل الحديث من المغيرة — مع هذه الحاجة — حتى يسأله : أمعك أحد ؟ ولولا أن محمد بن مسلمة شهد بمثل ما ذكر المغيرة لقد كان أبو بكر بصدد ألا يقبل روايته ، وهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يجيئه أبو موسى فيسلم عليه من وراء الباب ثلاث مرات فلا يؤذن له فيرجع ، فاذا فرغ عمر مما كان فيه سأل : ألم أسمع صوت أبي موسى ؟ فيقال له : رجع لما لم تأذن له فيرسل عمر في أثره ، فاذا جاء سأله : لم رجعت ؟ فيقول : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع » فيقول عمر : لتأتيني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك ، فيذهب أبو موسى إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منتقع اللون فيسألونه عن شأنه فيحدثهم حديثه مع عمر ثم يسألهم : هل سمع ذلك أحد منكم ؟ فيقولون : نعم كلنا سمع ، ثم يرسلون معه رجلا منهم حتى يأتي عمر فيخبره . وهذا أمير المؤمنين أبو الحسنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه يقول عن نفسه : كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا نفعني الله بما شاء منه ، وإذا حدثني غيري عن النبي صلى الله عليه وسلم لم أرض حتى يحلف لي أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، فان حلف لي صدقته ، وحدثني أبو بكر ، وصدق أبو بكر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما من إنسان يصيب ذنبا فيتوضأ ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله فيهما إلا غفر له »

قد كان كل ذلك في عصر أصحاب رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ،

وكان ذلك بعض ما أراد الله جلت قدرته أن يحوط به دينه الذى ارتضى لخلقه وجعله ختام الأديان : جماعة من أصحاب الرسول يلازمونه ويحرصون على الرواية عنه، ويعون كل ماينطق به حتى لو استطاعوا أن يعدوا عليه أنفاسه لفعلوا ، لئلا يذهب عن الأعصار التى تليهم بعض ما يحتاجون إليه من شأن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكانوا يجدون من عمل الرسول معهم ما يمكن لهم من الحفظ والوعى والتثبت مما يقول ، فقد كان الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله يكرر كلامه ويعيده ليعى سامعه عنه ، وقد كان بعض أصحابه يسأله أن يعيد ما قال ليتأكد منه فيعيده له ، وغير ذلك من وسائل التثبيت ، حدث البخارى (١) بسنده إلى أنس رضى الله عنه أنه قال : كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا سلم سلم ثلاثا ، وإذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا ، وحدث البخارى أيضاً بسنده إلى ابن أبى مليكة أن عائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه (٢). وجماعة آخرون يتشددون ويتحرجون، فهم يمتنعون عن الرواية، ويمنعون غيرهم من الاكثار منها، ويكلفون مَنْ يروى لهم شيئاً أن يؤيد روايته بما يثبتها : إما بشاهد ، وإما بيمين ، لئلا يتورّط الناس فيكثروا من الرواية فيدخل عليهم بعض ماليس من شأن رسولهم ، كل ذلك قد كان ، وكل ذلك إنما كان لحكمة جليلة أرادها الله تعالى .

والذى نحب أن ننبه إليه فى هذا المكان أن الاستيثاق فى رواية الحديث والتثبت من صحة المروى وعدالة الراوى وضبطه وغير ذلك من صفاته لم يبتدعه علماء أصول الحديث فيما بعد ، ولكنهم رأوا أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم قد مهدوا لهم سبيله وعبّدوا طرقه ، فساروا هم فى الطريق التى رسمها لهم سلفهم الصالح رضى الله عنهم أجمعين ، وسنشرح هذا فيما يلى إن شاء الله

---

(١) انظر صحيح البخارى (ج ١ ص ٢٠)
(٢) انظر صحيح البخارى (ج ١ ص ٢١)

وأريد أن أنبه أنهم رضى الله تعالى عنهم — مع ما كانوا عليه من التحرج والخوف من الرواية — كانوا حريصين عليها شديدى الرغبة فيها ، حتى إن أحدهم ليسافر الأيام والليالى فى سبيل حديث واحد يأخذه عن حامله ، وقد يسافر الأيام والليالى ليستثبت من حديث رواه هو ورواه معه صحابى آخر ، فهو يريد أن يتحقق من أنه لايزال ضابطا لما رواه واعيا لما سمعه ، حدث أبو عبدالله الحاكم بسنده عن عمرو بن أبى سلمة أنه قال للأوزاعى : يا أبا عمرو ، أنا ألزمك منذ أربعة أيام ولم أسمع منك إلا ثلاثين حديثاً ، فقال الأوزاعى : وتستقل ثلاثين حديثاً فى أربعة أيام ؟ لقد سار جابر بن عبد الله إلى مصر واشترى راحلة فركبها حتى سأل عقبة بن عامر عن حديث واحد ، وانصرف إلى المدينة ، وأنت تستقل ثلاثين حديثاً فى أربعة أيام ، وحدث الحاكم بسنده أيضا عن عطاء بن أبى رباح قال : خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبق أحد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره وغير عقبة ، فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصارى — وهو أمير مصر — فأخبره فعجل عليه فخرج إليه فعانقه ثم قال : ماجاء بك يا أبا أيوب ؟ فقال: دلنى على بيت عقبة بن عامر ، فأرسل معه من يدله ، فلما أذن به عقبة خرج إليه فعانقه ، وقال : ماجاء بك ؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق أحد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرى وغيرك فى ستر المؤمن ، قال عقبة : نعم ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « من ستر مؤمناً فى الدنيا على خزية ستره الله يوم القيامة » فقال له أبو أيوب : صدقت ، ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته فركبها راجعاً إلى المدينة ، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر[1] . وقال البخارى: ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس فى حديث واحد[2]

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٧و٨)

(٢) انظر صحيح البخارى (١ — ١٧) وانظر الاشارة إلى هذا فى معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٩)

يا للحرص الشديد ، ويا للصبر ، ويا للورع والخوف من الله ، ويا للأمانة على العلم !! رجل يسمع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً و يسمعه معه جماعة من أصحابه ، وهو واعٍ لما سمع حافظ له ، ثم يموت الذين سمعوا معه هذا الحديث فلا يبقى منهم إلا شخص واحد بينه و بين مقامه فيافٍ ومهامه فيح ، فيخشى إن هو لم يتثبت مما حفظه بمراجعة هذا الباقى من إخوانه أن يتفلت منه ، فيمضى مسافراً لا يثنيه عن قصده شيء ، ويقطع المفاوز غير هياب ولا وجل ، حتى إذا بلغ مقام صاحبه سأل الوالى أن يبعث معه مَنْ يدلّه على منزله ، ولا يتريث حتى يزول عنه بعض ما ألم به من متاعب السفر ، حتى إذا أبلغه رسول الوالى إلى منزل صاحبه لم يكن شيء آثر عنده — بعد التحية العاجلة — من أن يسأله عما جاء من أجله فاذا سمع منه الحديث ووجده موافقاً لما تمنيه ذاكرته قال له : صدقت ! ثم يلفت وجه راحلته عائداً من حيث أتى ، ولو كان هذا الحديث فى شيء من فروض الله تعالى التى أوجب على عباده لقلنا : مسألة يهون فى سبيلها كل عناء ، ولكنه حديث فى سبيل خلق من الأخلاق الفاضلة كانت له عنه مندوحة بما يحفظ من حديث مكارم الأخلاق ومن قواعد الشريعة العامة ، ولهذا يقول الحاكم أبو عبد الله بعد رواية هذه الحادثة : فهذا أبو أيوب الأنصارى — على تقدم صحبته وكثرة سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم — رحل إلى صحابى من أقرانه فى حديث واحد لو اقتصر على سماعه من بعض أصحابه لأمكنه[1] . وجابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه الذى يسمع أن عبد الله بن أنيس الجهنى يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً فى شأن من شؤون يوم القيامة فيشترى بعيراً و يشد عليه رحلا و يسير شهراً حتى يبلغ الشام موطن عبد الله بن أنيس ليسمع منه هذا الحديث[2]

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث (ص ٨)
(٢) أنظر شرح القسطلانى (١ — ١٧٧)

وتجد أحداث جسام تتفرق فيها الكلمة التي دأب رسول الله صلى الله عليه وسلم على توحيدها ، و بعض المسلمين يومئذ حديث عهد بالاسلام ولم يشهد تنزيل القرآن ولا رأى صاحب الرسالة صلوات الله وسلامه عليه فيمتلىء قلبه باكباره و يذهب الله عنه برؤيته أدران الجاهلية الجهلاء ، فيكون شأن هؤلاء عجيبا أشد العجب، غريبا إلى أبعد حد فى الغرابة ، يجرى قوم منهم مع أهوائهم ونزوات رءوسهم وأحقاد قلوبهم بأوسع الخطى ، وتعاودهم عصبية الجاهلية ، و يجدون فى الصفوف التى ينتمون إليها قوما طيبي السريرة خالصى النية للدين الجديد ، ولكنهم — مع ذلك — أغرار تجوز عليهم الخديعة وتنطلى عليهم الحيل ، و يجدون فى الصفوف التى تناوئهم قوما لاتلين شكيمتهم إلا لما هو من طريق الدين أو بسبيل منه ، ومن هؤلاء المتصدرين قوم دخلوا فى هذا الدين الجديد على دغل فهم يتربصون به الدوائر و يتحينون الفرصة السانحة لينقضوا عراه عروة بعد عروة وليتالوا منه بالخب والخديعة والمكر ما لم ينله قومهم الذين ينتمون إليهم بحد السيف و فى صفوف القتال ، فيكون من هؤلاء وهؤلاء ما ينقطع له نياط القلوب وتذوب من هوله مهجات النفوس ، إذكاء لنيران الفتنة و إشعال للهبها حتى يطول حمل المسلم السلاح يقاتل به أخاه المسلم وهو حريص على أن يظفر به ، و إذكاء لنيران الفتنة و إشعال للهبها حتى تكون للمسلمين أبحاث فى العقائد وجدل طويل حول بعض مسائلها وحتى يحمل المسلم على أخيه المسلم فيكفره ويحكم بأن دمه وماله وأهله حلال بعد أن كان كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله ، وإذكاء لنيران الفتنة و إشعال للهبها حتى تكون للمسلمين أبحاث فى بعض الفروع تثور عجاجتها حتى تغطى على عيون العامة فلا يرون مما تحجبه شيئا ، وهؤلاء المتصدرون لا يبالون شيئا مما صارت إليه حال المسلمين : إما لأنهم بله لا يقدرون نتائج ذلك و إما لأنهم خبثاء يريدون أن تقع الواقعة ، ولا يكتفون بالسكوت عما يدور بين المسلمين ، و إنما يعملون على إثارته كلما هدأ ، ويرى هؤلاء المتصدرون أن

أنجع وسائلهم التي يأتون المسلمين من قبلها أن يضعوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث توافق دعايتهم فى وجوهها كلها أو بعضها ، إذ كانوا لا يستطيعون أن يزيدوا فى كتاب الله شيئا ، لأن الله جلت قدرته قد مكن لرسوله ولأصحابه من بعده أن يحافظوا عليه على ما أسلفنا ذكره ، فوضعوا كثيرا من الأحاديث وأذاعوا روايتها بين الناس ، وجادلوا فيها وفى غيرها ، وتأولوا بعض ما ثبتت روايته عن ثقات الرواة ، حتى ليروى العلماء أن قوما من هؤلاء الزنادقة أقروا على أنفسهم أنهم اختلقوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم مئات من الأحاديث ، وقد روى مسلم بسنده إلى مجاهد قال : جاء بشير بن كعب العدوى إلى ابن عباس رضى الله عنهما ، فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه ، فقال : يا ابن عباس ، مالى أراك لا تسمع لحديثى ؟ أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع ؟ فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعبة والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف ، وروى أحاديث متعددة بهذا المعنى أو بما يقرب من هذا المعنى فى باب النهى عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط فى تحملها ، وذلك فى مطلع صحيحه فارجع إليها إن شئت ، وأعظم العظائم فى هذه المسألة أن ناساً كانوا يختلقون الأحاديث ويضعونها على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يحسبون أنهم يتقربون إلى الله بهذا العمل ، وأولئك هم شر الوضاعين وأكثرهم خطراً وأشدهم بلاء على الناس ، وهم الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، ذكر ابن خلكان[٢] فى ترجمة المهلب بن أبى صفرة نقلا عن أبى العباس المبرد فى الكامل أن المهلب

---

(١) ابن خلكان (٣ — ٤٢ طبع مطبعة النيل)

كان ربما صنع الحديث ليشدّ به أمر المسلمين و يضعف به أمر الخوارج .

***

٦

انقضى القرن الأول الهجرى وشأن الاسلام وعلومه على ماذكرنا ، القرآن محفوظ فى الصدور ، مكتوب فى الألواح والعظام ونحوها متفرقا غير مجموع ولا مرتب أول الأمر ، ثم مجموعاً مرتباً على ماأمر الرسول صلى الله عليه وسلم فى عهد الخليفة الأول أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، ثم مكتوبا فى المصاحف موجودا فى أمصار الاسلام فى عهد ذى النورين عثمان بن عفان رضى الله عنه ، والحديث النبوى مروى على الألسنة ، محفوظ فى الصدور ، معنى به أشد العناية ، غير مكتوب منه إلا ما أشرنا إليه ، ثم انضم إلى الحديث النبوى فتاوى الصحابة وأقضيتهم وتفسيراتهم للقرآن و بيانهم لأحكام السنة النبوية ونحو ذلك .

وانقضى القرن الأول الهجرى وشأن المسلمين على ما ذكرنا ، قوم مؤمنون أقوى إيمان وأثبته ، حريصون أشد حرص على كتابهم وسنة نبيهم ، كلهم ثقة أمين إن حدّث ، وكلهم واع يقظ إن حدّث ، لاتنطوى قلوبهم على غير الإخلاص لهذا الدين وأهله ، ينصحون لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ، ثم تصيرهم الأحداث معسكرين : فأما أحد المعسكرين فثابت أمتن الثبوت على ما كان عليه سلفه من الوعى واليقظة والنصيحة ، متشدد أبلغ التشدد فى البحث والاستقصاء ومعرفة من يصح أن يروى عنه ممن لا يعبأ بروايته ، يرجو أن يكون فى عداد من عناهم النبى صلى الله عليه وسلم بقوله « لايزال ناس من أمتى منصورين لايضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة » وأما ثانى المعسكرين فقوم من أهل العصبية وذوى الأهواء ، أو ممن فى قلوبهم مرض ، لايتحرجون عن مأثم ، ولا يخافون من عاقبة يجمعون الحديث كمن يحتطب بليل أو يصنعونه و يختلقونه والعياذ بالله تعالى من هؤلاء ومما كانوا يصنعون .

***

٧

ثم تقضى الخلافة إلى عادل بنى مروان أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان رضى الله تعالى عنه ، وذلك فى سنة تسع وتسعين من الهجرة ، فينظر فى أمر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويفكر فى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كتابة غير القرآن ، وفيما كان من الصحابة من الحرص على الرواية والإبلاغ مع التثبت والاستيقان ، ثم فيما طرأ على المسلمين بعد ذلك من فرقة فى القصد ، ثم ينظر فاذا كثير من الرواة والأثبات قد ماتوا أوقتلوا فى هذه الأحداث ويخشى ماخشيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه يوم أشار على أبى بكر رضى الله عنه بجمع القرآن وترتيبه ، وماخشيه الكثير من الصحابة يوم أشاروا على عثمان ابن عفان رضى الله عنه بأن يكتب القرآن الكريم ويجمع المسلمين كلهم على رواية واحدة من قراءاته ، ويرسل إلى كل مصر من أمصار المسلمين مصحفاً ، ويعزم عليهم ألا يقرءوا القرآن ولا يقرئوه إلا على مافى هذا المصحف ، يخشى عمر بن عبد العزيز على السنة كل ماخشيه قبله أصحاب رسول الله على القرآن ، من موت العلماء الحفاظ الذين وعَوا حديث رسول الله وفيه كل ما يحتاج إليه المسلمون من بيان أمورديهم ودُنياهم ، ويرى أن ماخشيه رسول الله يوم أمر بألا يكتب عنه إلا القرآن وماخافه عمر بن الخطاب وسائر أصحاب رسول الله من بعده من اختلاط غير القرآن بالقرآن ، لم يَعُدْ مَخْشياً ولا مَخوفاً ، بل لقد صار الخشيُّ والمخوف اليوم دروس العلم وذهاب العلماء لأن المعارك التى نشبت بين المسلمين أنفسهم ، وبينهم وبين من جاورهم من الممالك الأخرى كانت سبباً فى موت كثير من حملة العلم ووعاته ، وعمر بن عبد العزيز أحق الناس وآثرهم بالنظر فى شأن حديث رسول الله والضن به أن يضيع بضياع أهله .

ويهديه تفكيره إلى أبى بكر محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى المدنى — وهو نائب عمر بن عبد العزيز فى الإمرة والقضاء على المدينة ، وهو شيخ معمر

والليث والأوزاعى ومالك وابن إسحاق وابن أبى ذئب ، وقد توفى فى سنة اثنتين ومائة فى خلافة هشام بن عبد الملك بن مروان — فكتب إليه يقول : انظر ما كان عندك من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه ، فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، ولا يقبل إلا حديث النبى صلى الله عليه وسلم ، ولتفشوا العلم ، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم ، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً[1] ، وكتاب عمر بن عبد العزيز إلى أبى بكر محمد بن حزم هذا يدل على أن الكتاب الذى وضعه ابن حزم — إن يكن قد وضع كتابا — لم يكن يشتمل على شىء غير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن الخطة التى رسمها له ناطقة بلزوم الامتناع عن كتابة غير حديث النبى ، والغالب أن ابن حزم لو أنه فعل قد امتثل ذلك وجرى عليه .

وإذن فكتاب ابن حزم هذا على افتراض تصنيفه أول كتاب صنف فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو قد صنف فى آخر عام من القرن الأول الهجرى أو أول عام من القرن الثانى ، ولسنا نعرف عن هذا الكتاب شيئاً ، ولا عثرنا على قول لأحد من علماء هذه الأمة يشتمل على وصف هذا الكتاب وبيان ما اشتمل عليه من حديث النبى صلى الله عليه وسلم بيانا يركن إليه ، وقد فقد المسلمون هذا الكتاب مع مافقدوه من تراث أسلافهم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

ولم يكتف عمر بن عبد العزيز بهذا الأمر يرسله إلى ابن حزم ، بل أرسل إلى محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى — وهو أحد أئمة المسلمين ، وعالم الشام والمدينة وشيخ من شيوخ مالك ومعمر والأوزاعى والليث وابن أبى ذئب ، وقد ولد سنة خمسين ، وتوفى سنة أربع وعشرين ومائة من الهجرة — وطلب إليه أن يدون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويقول الرواة : إنه قد دون له فى ذلك كتابا .

وجاءت من بعد هذين طبقة جمعت كتباً على نحو قريب مما جمع عليه ابن حزم

---

(١) انظر صحيح البخارى (١ — ٢١)

والزهرى : منهم ابن جريج بمكة ، وابن أبى إسحاق ومالك بن أنس الامام بالمدينة ، والربيع بن صَبيح وسعيد بن أبى عروبة وحماد بن سلمة بالبصرة ، وسفيان الثورى بالكوفة ، والأوزاعى بالشام ، وهشيم بواسط ، ومعمر باليمن ، وجرير بن عبد الحميد بالرى ، وابن المبارك بخراسان . ولا ندرى أى هؤلاء كان أسبق إخوانه فى هذه الحلبة ، فقد كانوا كلهم يعيشون فى عصر واحد ومن طبقة واحدة ، وأكثرهم من تلامذة أبى بكر محمد بن حزم وابن شهاب الزهرى ، وكتاب موطأ مالك بن أنس أحد رجال هذه الطبقة كتاب مشهور متداول بين أهل العلم إلى يوم الناس هـذا ، وهو كتاب مرتب منظم يجمع كثيراً من الأحاديث فى أبواب الفقه كلها ، وقد فضله الامام محمد بن إدريس الشافعى على كل ماصنف فى الحديث إلى وقته حتى قال كلمته المشهورة « ماعلى أديم الأرض — بعد كتاب الله تعالى — كتابٌ أصح من موطأ مالك »

هذا كله بالنظر إلى جمع أبواب متفرقة من الحديث فى كتاب واحد ، كما ترى فى موطأ الامام مالك ، أما جمع الأحاديث الواردة فى باب واحد ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر أن الشعبى قد سبق هؤلاء بالتصنيف فى هذا النوع ، وروى أن الشعبى قال : هذا باب من الطلاق جسيم ، وساق فيه أحاديث .

فهذه ثلاث خطوات بدأت من آخر القرن الأول الهجرى أو أول القرن الثانى وانتهت فى النصف الثانى من القرن الثانى : أولاها الخطوة التى نفرض أنه قد خطاها ابن حزم وابن شهاب الزهرى ، وقد جمع كل واحد منهما ما عنده من حديث رسول الله ، ولعلهما لم يلتزما ترتيبا ، وثانيتها التى خطاها الشعبى ، وهذه الخطوة جمع فيها الشعبى ما وصل إليه من الحديث فى باب واحد من أبواب الفقه والحديثُ يومذاك يشمل فتاوى الصحابة والتابعين ، والخطوة الثالثة تلك الخطوة التى تتخذ موطأ الامام مالك نموذجا لها ، وفيها جمعت أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وفتاوى الصحابة والتابعين مرتبة على أبواب الفقه بحيث يوضع تحت

كل باب ما بلغ مؤلف الكتاب من أحاديث يستدل بها على حكم من أحكام هذا الباب فباب للطهارة تجمع فيه أحاديث الوضوء والغسل و إزالة الأنجاس وغير ذلك من فروع الطهارة، و باب للصلاة، و باب للزكاة، و باب للحج، و باب للصوم، و باب للبيوع، وهكذا

وتلا هؤلاء كثير من أهل عصرهم ، وكانت كل تآليفهم عبارة عن جمع ما وصل إلى المؤلف من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، وما زال الأمر كذلك حتى رأى بعض العلماء أن يفرد حديث النبي صلى الله عليه وسلم بالتأليف على نهج آخر ، فصنف عبيد الله بن موسى العبسى الكوفى مسنداً ، وصنف مسدد البصرى مسنداً ، وصنف أسد بن موسى مسنداً ، وصنف نعيم بن حماد الخزاعى مسنداً ، ثم اقتفى الحفاظ آثار هؤلاء فصنف الامام أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيبانى مسنداً ، وصنف إسحاق بن راهويه وعثمان بن أبى شيبة وغيرهما مسانيد ، وطريقة أصحاب هذه المسانيد أن يذكروا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مرتبة أسماؤهم على ترتيب حروف الهجاء أحيانا ، وغير مرتبة أحيانا أخرى، ثم يذكرون فى ترجمة كل صحابى الأحاديث التى يروونها من طريقه غير مقيدين بأن يكون الحديث محتجاً به ، فترجمة لأبى بكر الصديق يروى فيها الأحاديث التى رواها المؤلف عن أشياخه منتهياً سندها إلى أبى بكر ، وترجمة لعمر بن الخطاب كذلك ، وترجمة لعثمان بن عفّان كذلك ، وترجمة لعلى بن أبى طالب كذلك ، وهلم جرا ، ومسند الامام الورع شيخ أهل الحديث أحمد بن حنبل رضى الله تعالى عنه مشهور لا يزال أهل العلم يتداولونه إلى اليوم ، وهو أفضل المسانيد ، وفيه يقول العماد بن كثير : لا يوازى مسند أحمد كتاب مسند ، فى كثرته وحسن سياقاته ، وفيه يقول الحافظ ابن حجر : ليس فى هذا المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة

كل هؤلاء من أئمة الحديث ونقدته وصيارفه ، ولم يلتزموا فى كتبهم أن يرووا الحديث الصحيح لا يتجاوزوه إلى غيره ، بل لم يلتزموا أن يرووا الحديث المحتج

به ولا يتجاوزوه إلى غيره[1] ، وليس فى ذلك ما يعيبهم ، فانهم قد رووا هذه الأحاديث بأسانيد عن رجال معروفة صفاتهم لمن هو من أهل هذا الفن ، وهم يذكرون كل حديث منها باسناده ، ولم يقل أحد منهم إنه يوثّق كل رواته ، ولم يأمر أحد منهم من يطلع على كتابه بأن يأخذ بكل مافيه من غير بحث عن رجاله ، بل أحالوا قارئه الذى يريد أن يأخذ بشىء مما فيه على معرفته — أو على معرفة أهل النقد والتمييز — بأحوال الرجال وصفاتهم ، وهم يعرفون من يجوز أن يؤخذ عنه كل ما يرويه ومن لا يجوز أن يؤخذ عنه شىء مما يرويه ومن يجوز أن يؤخذ عنه فى حال دون حال ، وكل ما التزموه أن يجتنبوا كتبهم الأحاديث الموضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يريدوا بيان حالها ، وذلك لأنهم يعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال « من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين » فالذى يروى حديثا اختلقه غيره وينسبه إلى الرسول صلوات الله وسلامه عليه من غير أن يبين حاله — مع علمه بأنه موضوع — يكون كذابا بنص هذا الحديث ، وهو مع كذبه متعمد للكذب لأنه عالم بحال الحديث غير مبين لما علم مُقْدم على الرواية ، ومن كذب على الرسول متعمداً فهو فى النار مع الهالكين لقوله صلى الله عليه وسلم « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، ومعاذ الله أن يكون هذا أو بعضه من شأن أئمة هذه الأمة وهم[2] « خير أهل الدنيا الذين نبذوا الدنيا بأسرها وراءهم ، وجعلوا غذاءهم الكتابة ، وسمرهم المعارضة ، واستراحهم المذاكرة ، وخلوقهم المداد ، ونومهم السهاد ،

---

(١) الحديث المحتج به أعم من الحديث الصحيح ، لأنه يشمل الصحيح والحسن ، كما يعرفه من له أدنى إلمام باصطلاح أهل الحديث .

(٢) ما يأتى منقول عن معرفة علوم الحديث لأبى عبد الله الحاكم فى صفة أهل الحديث

واصطلاههم الضياء ، وتوسدهم الحصى » . وقد سئل أحمد بن حنبل عن معنى قوله صلى الله عليه وسلم « لا يزال ناس من أمتى منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة » فقال : إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث فلا أدرى من هم

***

٨

على هذا انقضت هذه الفترة : قومٌ من العلماء ملأ الله قلوبهم بالإخلاص والحرص على العلم يدونون ما يروونه من الحديث ، مرتباً على الأبواب أحيانا ، ومرتباً على مسانيد الصحابة أحياناً ،ومخلوطا بفتاوى الصحابة والتابعين فى الأعم الأغلب ، ولكنهم جميعاً مشتركون فى أنهم لم يقصدوا إلى انتخال ما يروونه من الحديث واختيار الصحيح منه ، بل رووا الصحيح والضعيف ، مطمئنين إلى أن أهل العلم سيعلمون قيمة كل حديث ، و إلى أن ذكر إسناد كل حديث من شأنه أن يبعث الهمم إلى معرفة صفات الرواة وقيمة مروياتهم

ويجىء بعد هؤلاء قومٌ من أهل العلم فيرون صنيع مَنْ قبلهم — على جلالة شأنه وعظيم جَدْواه — غير موفّر للطمأنينة وثلج الصدر — لأنه ليس كل أحد يسهل عليه معرفة صفات الرواة وغير ذلك من الوسائل التى لا يصح الحديث للاستدلال به إلا بعد استكمالها ، ويرون سلفهم لم يلتزموا رواية الصحيح لا يتجاوزونه، ولو أنهم التزموا ذلك لقد كان التزامهم مرضيا ومروّيهم موثوقا به لأنهم ممن لا يتطرق الشك إلى ورعهم وعلمهم ، ويرون أن سلفهم — فوق كونهم لم يلتزموا رواية الصحيح — لم يشترطوا على أنفسهم أنهم إذا رووا حديثا فيه مقال ذكروا هذا المقال وذكروا قيمة الحديث بعد هذا المقال ، بل قد يذكرون ذلك وقد لا يذكرونه ، فيبقى القارىء لكتبهم فى حيرة

ما لم يكن من أهل العلم الأثبات ، ورأوا بجانب هذه الهنات فى مؤلفات سلفهم أن كثيرا من الناس يضعون الأحاديث ويروونها للناس ويتركونها تذيع فيهم .

إذن فلا بد لصيانة السنة والدفاع عنها من اتجاهين : الأول أن يبحثوا أحوال الرواة فيبينوا عدالتهم أو غيرها ، وضبطهم أو تساهلهم أو غفلتهم أو نحو ذلك ، ويتعرفوا بلادهم التى نزلوها أو أقاموا فيها ليتيسر لهم معرفة تلاقى الرواة بعضهم مع بعض وعدمه ، ويتعرفوا أزمنة وجودهم ليدركوا صدق الراوى عنهم أو كذبه ، وكثير من جهات العلم غير ما أشرنا إليه ، والثانى أن يعنوا بتصانيف يلتزمون ألا يرووا فيها إلا الصحيح من الحديث ، أو يلتزمون فيها أنهم إذا رووا حديثا فيه مقال بينوا هذا المقال وقيمة الحديث معه .

* * *

٩

ونظر المخلصون من العلماء فوجدوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضعوا لهم المنهج الذى يسلكونه ، ألم يكن بعض الصحابة يضع بعضهم فى موضع النقد ؟ ألم يكن بعضهم ينزل من نفوس بعضهم منزلة أسمى من منزلة بعض ؟ ألم يكن أبو بكر رضى الله تعالى عنه لا يقبل الرواية من أحد إلا أن يأتيه بشاهد ؟ ألم يكن على بن أبى طالب رضى الله عنه يستحلف من يروى له ، ثم لم يستحلف أبا بكر لأنه عنده صادق أمين ؟ ألم يرو أبو هريرة حديثاً فلم يأخذ به ابن عباس [١] ؟ ألم يرو أبو هريرة حديثاً فلم تأخذ به عائشة [٢] ؟ ألم يرو

---

(١) روى أن أبا هريرة روى « من حمل جنازة فليتوضأ » وهذا اللفظ يدل على أن الوضوء واجب على من حمل الجنازة ، فقال ابن عباس : لا يلزمنا الوضوء من حمل عيدان يابسة

(٢) روى أن أبا هريرة روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها فى الاناء ، فان أحدكم =

ابن عباس أن عمر بن الخطاب قال لعبد الرحمن بن عوف : أنت عندنا العدل الرضا فماذا سمعت ؟ ألم تجىء الفريعة بنت مالك بن سنان — وهى أخت أبى سعيد الخدرى — إلى عثمان بن عفان فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد بعد وفاة زوجها فى بيت زوجها فاتبعه وقضى به من غير أن يبحث ، ألم ترو فاطمة بنت قيس أن زوجها كان قد طلقها على عهد رسول الله فبت الطلاق ، فلم يجعل لها رسول الله نفقة ولا سكنى وقال لها « اعتدى فى بيت ابن أم مكتوم فانه رجل أعمى » فلم يقبل ذلك منها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وقال: لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لاندرى أصدقت أم كذبت حفظت أم نسيت ، وقالت لها عائشة: ألا تتقين الله ! ؟ .

إذن فقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يردون بعض ما يروى لهم من حديث ، وإذن فقد كان سبب الرد راجعا إلى الراوى أحيانا كما هو ظاهر فى رد عمر وعائشة لفاطمة بنت قيس ، وقد كان سبب الرد راجعا إلى عدم اتفاق المروى نفسه مع ما يظن العالم منهم أنه من قواعد الدين ، وهذا ظاهر فى قول ابن عباس لأبى هريرة « لا يلزمنا الوضوء من حمل عيدان يابسة » ومن قول عائشة لأبى هريرة « كيف نصنع بالمهراس » وإذن قد كان أصحاب الرسول يردون بعض الرواة لاحتمال الخطأ والغفلة، ويردون بعض المرويات لأنها تخالف الثابت من قواعد الشريعة ، فليبحث العلماء عن أحوال الرواة وليذكروا صفاتهم وليعرضوها على مقاييس البحث، فليس ذلك غيبة وإن كرهها المقول فيه لأن الغرض منه الاستبراء للدين والباعث هو الاخلاص لله ولرسوله .

تكلم الصحابة فى الجرح والتعديل ، واشتهر بذلك من بينهم أنس بن مالك

= لا يدرى أين باتت يده » فأنكرته عائشة وقالت : كيف نصنع بالمهراس؟ والمهراس : حجر منقور ثقيل جداً يملئونه ماء ويتطهرون منه .

وعبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت . وتكلم التابعون من بعدهم فى الجرح والتعديل واشتهر بذلك من بينهم سعيد بن المسيب والحسن البصرى والشعبى وابن سيرين ، ثم كثر قول الناس فيه .

* * *

١٠

وتتفرع بهم وجوه النظر فى الاتجاه الأول من الاتجاهين اللذين ذكرناهما إلى ثلاثة أنحاء ، فنحو منه يقررون فيه قواعد التحديث وضروب التلقى وضروب الأداء ، ويبينون فيه أنواع الحديث ، وحكم كل نوع ، ونحو منه يقررون فيه علل بعض الأحاديث وأسبابها ، ونحو منه مصنفات تشتمل على تراجم مختصرة أو وافية لحملة الحديث ورواته يبينون فى ترجمة كل واحد منهم صفته وأقوال العلماء فيه .

أما النحو الأول من الاتجاه الأول فاشتهر أن أول من صنف فى أصول الحديث أبو محمد الرامهرمزى ، وهو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد المتوفى فى عام ٣٦٠ من الهجرة ، فقد صنف فى ذلك كتابا سماه « المحدث الفاصل بين الراوى والواعى » ويقول الحافظ ابن حجر فى شأنه « لكنه لم يستوعب » .

ثم جاء من بعده أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابورى الحافظ الامام الحاكم ، المتوفى فى عام ٤٠٥ من الهجرة ، وقد صنف فى هذا الفن كتابين أحدهما « معرفة علوم الحديث » والآخر كتاب العلل ، أما كتابه الأول فمشهور يتداوله الناس ، وأما الثانى فذكره صاحب كشف الظنون ، وأشار الحاكم نفسه إليه مراراً فى معرفة علوم الحديث . ويقول الحافظ ابن حجر عن الحاكم ومؤلفاته فى أصول الحديث « إلا أنه لم يهذب » ويقول عنه ابن خلدون « هو الذى هذبه وأظهر محاسنه » والحكم فى هذه المسألة لابن حجر فهو العالم الضليع فى هذا الفن الخبير

بما يعتبر تهذيبا وما لا يعتبر ، فاذا قال ابن خلدون فى الموضوع ما يخالفه لم نعبأ بقول ابن خلدون .

ثم جاء أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهانى المتوفى فى عام ٤٣٠ من الهجرة فعمل على كتاب الحاكم مستخرجاً ، قال الحافظ ابن حجر «وأبقى أشياء للمتعقب»

ثم جاء الحافظ الكبير محدث الشام والعراق الامام أبو بكر أحمد بن على بن ثابت بن أحمد بن مهدى بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادى ، المتوفى فى عام ٤٦٣ من الهجرة ، فصنف كتابا فى أصول الحديث سماه « الكفاية ، فى علم الرواية » وهو كتاب جليل القدر جم العلم ، وصنف فى آداب الرواية كتابا سماه «الجامع ، لآداب الراوى والسامع » قال الحافظ ابن حجر « ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادى فعمل فى قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية ، وفى آدابها كتابا سماه الجامع لآداب الراوى والسامع ، وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابا مفرداً ، فكان — كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة — كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه » انتهى كلام ابن حجر .

ثم جاء من بعد هؤلاء القاضى عياض بن موسى اليحصبى المتوفى فى عام ٥٤٤ من الهجرة فصنف كتابا سماه « الالماع فى ضبط الرواية وتقييد السماع »

ثم جاء من بعدهم أبو حفص عمر بن عبد المجيد القرشى المعروف بالميانجى المتوفى فى عام ٥٨٠ فصنف جزءاً سماه « مالا يسع المحدث جهله »

ثم جاء أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهر زورى الدمشقى الحافظ المعروف بابن الصلاح المتوفى فى عام ٦٤٣ من الهجرة، فصنف فى هذا الفن كتابا أسماه « علوم الحديث » واشتهر باسم مقدمة ابن الصلاح ، وقد اعتنى ابن الصلاح بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها نخب فوائدها ، فاجتمع فى كتابه ما تفرق فى غيره .

وقد رزق الله تعالى هذا الكتاب من الحظوة لدى فحول العلماء ما أنسى

الناس ذكر من تقدمه ، فكم تجد له من شرح ، وكم تجد له من اختصار ، وكم تجد له من متعقب ، وقلّ أن تجد واحداً من الحفاظ الذين جاءوا من بعد ابن الصلاح إلا وجدت له أثراً على مقدمة ابن الصلاح ، فللامام أبى زكريا يحيى بن شرف النووى المتوفى فى عام ٦٧٦ من الهجرة مختصر لمقدمة ابن الصلاح سماه بالارشاد ثم مختصر لهذا المختصر سماه بالتقريب ، ولعماد الدين أبى الفداء إسماعيل بن عمر القرشى المعروف بابن كثير المتوفى فى عام ٧٧٤ من الهجرة مختصر لمقدمة ابن الصلاح ولقاضى القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله ابن جماعة الكنانى الحموى الشافعى المتوفى بمصر فى عام ٧٣٣ من الهجرة مختصر لمقدمة ابن الصلاح ، وللشيخ بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى المتوفى فى عام ٧٩٤ من الهجرة نكت على مقدمة ابن الصلاح ، وللامام الحافظ شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى فى عام ٨٥٢ نكت على مقدمة ابن الصلاح أيضاً ، ويقول الحافظ ابن حجر فى مطلع نكته « وكنت قد بحثت على شيخى العراقى الفوائد التى جمعها على مصنف الشيخ ابن الصلاح ، وكنت فى أثناء ذلك وبعده إذا وقعت لى النكتة الغريبة والنادرة العجيبة والاعتراض القوى والضعيف ربما علقته على هامش الأصل وربما أغفلته ، فرأيت الجمع وضم مايليق به ، فجمعت ، ورقمت على أول كل مسألة إما « ص » وإما « ع » الأول لابن الصلاح والثانى للعراقى » اهـ . وقد سمى ابن حجر رسالته هذه « الافصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح » ولو لم يكن من حظوة هذا الكتاب إلا أن يتصدى له الامام النووى وابن كثير وابن جماعة والزركشى والعراقى وابن حجر حفاظ أزمانهم ، ثم لو لم يكن له من حظوة إلا أن يتفرغ له الحافظ العراقى الزمن الطويل ليجمع نكتاً واعتراضات له وللشيوخ عليه ، حتى إذا أتم كتابه ذلك عاود تلميذه الكتابة مرة أخرى ليضع لهذه النكت وهذه الاعتراضات ذيلا ، لو لم يكن من الحظوة لهذا الكتاب إلا ذلك لكان كافيا ، وكان دليلا مع ذلك على منزلة الكتاب

ومنزلة صاحبه ، ويقول ابن حجر فى مطلع شرح النخبة عن كتاب ابن الصلاح « اجتمع فى كتابه ماتفرق فى غيره ، فلهذا عكف الناس عليه ، وساروا بسيره فلا يحصى كم من ناظم له ومختصر ، ومستدرك عليه ومقتصر ، ومعارض له ومقتصر »

ثم جاء — بعد ابن الصلاح — الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى المتوفى فى عام ٨٠٥ من الهجرة ، فصنف ألفية فى علوم الحديث سماها « نظم الدرر ، فى علم الأثر » وقد لخص فى هذه الألفية مقدمة ابن الصلاح وزاد عليها ، ثم عمل على هذه الألفية شرحين أحدهما مختصر والآخر مطول .

وعلى الألفية شرح لشيخ الاسلام زكريا بن محمد الأنصارى المتوفى فى عام ٩٢٨ من الهجرة اسمه « فتح الباقى ، بشرح ألفية العراقى » وشرح لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى فى عام ٩١١ من الهجرة ، وشرح لزين الدين أبى محمد عبد الرحمن بن أبى بكر العينى المتوفى فى عام ٨٩٣ من الهجرة ، وعلى شرح المصنف حاشية لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعى المتوفى فى عام ٨٨٥ من الهجرة ، واسم هذه الحاشية « النكت الوفية ، بما فى شرح الألفية » وقد أورد فى هذه الحاشية ما استفاد من شيخه الحافظ ابن حجر .

ثم يجىء من بعد ذلك الحافظ شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى فى عام ٨٥٢ ، فيصنف مختصراً متيناً فى أصول الحديث يسميه « نخبة الفكر ، فى مصطلح أهل الأثر » ويشرحه شرحا يسميه « نزهة النظر ، فى توضيح نخبة الفكر » .

ويعنى بهذا المتن كثير من العلماء ، كما يعنى بشرحه كثير من العلماء ، فلكمال الدين محمد بن أحمد بن حجر ، ابن المؤلف ، شرح على هذا المتن اسمه « نتيجة النظر ، فى شرح نخبة الفكر » ولكمال الدين أبى عبد الله محمد بن الحسن بن على بن يحيى بن محمد بن خلف الله بن خليفة التميمى الدارى المالكى المغربى الشمنى الاسكندرى نزيل القاهرة المتوفى فى عام ٨٢١ شرح على نخبة

الفكر ، وللشيخ على بن سلطان محمد الهروى القارى الحنفى المتوفى فى عام ١٠١٤ من الهجرة شرح على شرح النخبة سماه « مصطلحات أهل الأثر ، على شرح نخبة الفكر » وللشيخ عبد الرءوف المناوى المتوفى فى عام ١٠٣١ من الهجرة حاشية اسمها « اليواقيت والدرر ، فى شرح شرح نخبه الفكر » وللشيخ أبى الامداد إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقانى المتوفى فى عام ١٠٤١ من الهجرة حاشية اسمها « قضاء الوطر ، من نزهة النظر » .

وفى هذا العصر الذى كان فيه الحافظ ابن حجر صنف الإمامُ العلامة النظار محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير الحسنى الصنعانى المتوفى فى عام ٨٤٠ من الهجرة متنا دقيقا جامعا فى أصول الحديث سماه « تنقيح الأنظار » وهو الذى نعانى إخراج شرحه اليوم وكتابة هذه المقدمة له ، وقد شرحه فى القرن الثانى عشر الهجرى العلامة محمدُ بن إسماعيل الحسنى الصنعانى المتوفى فى عام ١١٨٢ من الهجرة ، وسنفرد بحثاً للكلام عليه بعد الانتهاء من هذه المقدمة .

ثم جاء من بعده جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى فى عام ٩١١ من الهجرة ، فنظم فى أصول الحديث ألفية جمع فيها قواعد العلم وضاهى بها ألفية شيخ شيوخه الحافظ العراقى ، وذكر فى مطلع هذا النظم أنه يفوق ألفية العراقى فى كثرة الجمع وإيجاز العبارة واتساقها ، ولم ينس أن يطرى هذ النظم عند ختامه و يوصى بالعناية به وتقديمه على سواه وذلك حيث يقول :

نظم بديع الوصف سهل حلو ليس به تعقد أو حشو
فاعن به بالحفظ والتفهيم وخصها بالفضل والتقديم

وصنف مع ذلك شرحا جامعاً حافلا على تقريب النواوى الذى سبق ذكره فى فروع مقدمة ابن الصلاح ، سماه « تدريب الراوى ، فى شرح تقريب النواوى » ولنا على ألفية السيوطى شرح وسيط بديع يقع فى ٣٦٢ صفحة من القطع المتوسط وقد طبع منذ سبعة عشر عاما والحمد لله حق حمده .

ونكتفى من هذا النحو بما ذكرنا إذ كان كل من جاء بعد هؤلاء إنما ورد عن شرعتهم ، واستقى من حياضهم ، وعلى منهجهم سار ، وفى سمتهم اتجه .

* * *

١١

وأما النحو الثانى من الاتجاه الأول فقد نظر العلماء فوجدوا بعض الأحاديث معلولا بسبب خفى غامض قادح فى صحته مع أن ظاهر أمره السلامة لأن إسناده لا يذكر فيه إلا ثقة ضابط عن ثقة ضابط ، ووجدوا أنه قد يصعب حتى على الناقد البصير أن يعبر عن هذه العلة عبارة واضحة ، ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدى « معرفة علل الحديث إلهام ، لو قلت للعالم يعلل الحديث : من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة ، وكم من شخص لا يهتدى لهذا » اهـ . وسأل رجل أبا زرعة : ما الحجة فى تعليلكم الحديث ؟ فقال : الحجة أن تسألنى عن حديث له علة ، فأذكر علته ، ثم تقصد ابن وارة — يعنى محمد بن مسلم بن وارة — ولا تخبره بأنك قد سألتنى عنه ، وتسأله عنه ، فيذكر لك علته ، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله ، ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث ، فإن وجدت بيننا خلافا فى علته فاعلم أن كلا منا تكلم على مراده ، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم ، قال : ففعل الرجل ، فاتفقت كلمتهم عليه ، فقال : أشهد أن هذا العلم إلهام . ورأوا أن معرفة هذا النوع من علوم الحديث بالمنزلة التى تقصر عنها كل منزلة حتى قال عبد الرحمن بن مهدى : لأن أعرف علة حديث واحد هو عندى خير إلى من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندى .

وأحب أن أنبهك فى هذا الموضوع إلى أن الحديث المعلول ليس هو الذى يرويه راو مجروح ، بل إن المجرح ليس له مدخل فى علة الحديث ، فإن حديث الراوى المجروح حديث واه ساقط ، وعلة الحديث تكثر فى أحاديث يرويها الثقات ، فهم يروون الحديث له علة خفية فلا يدركونها لخفائها عليهم ، ونضرب

لك مثلا ذكره أبو عبد الله الحاكم فى كتابه معرفة علوم الحديث لتعرف دقة هذا الفرع و بصر العلماء الذين تصدوا لنقل أصول هذه الشريعة ، قال أبو عبد الله « الجنس الأول من أجناس العلل مثاله ما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، قال : حدثنا محمد بن إسحاق الصغانى ، قال : حدثنا حجاج بن محمد ، قال : قال ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من جلس مجلساً كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم : سبحانك اللهم و بحمدك ، لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، إلا غفر له ما كان فى مجلسه ذلك ، قال أبو عبد الله : هذا حديث مَنْ تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح ، وله علة فاحشة » اهـ كلام الحاكم ، وأنت حقاً إذا تأملت فى هذا الحديث تأملا سطحيا مبنيا على مجرد ما تقرر من قواعد أصول الحديث ، وبحثت فى أحوال رواته ، وراجعت تراجمهم ترجمة فترجمة لم تقع منهم إلا على الثقة الثبت الضابط تمام الضبط ، فيخيل إليك أنه حديث صحيح لاجتماع شروط الصحة فيه : من عدالة رواته ، وضبطهم ، وتمام ضبطهم ، مع أنه — كما قال الحاكم أبو عبد الله — يشتمل على علة فاحشة يسقط بسببها فلا يكون صحيحا ، وقد بين العلماء — ومنهم البخارى رضى الله عنه — العلة التى اشتمل عليها هذا الحديث ، وتلخيصها أن موسى بن عقبة لم يذكر له سماع من سهيل بن أبى صالح ، وأنواع العلل كثيرة ، ومثلها كثيرة أيضا ، وليس هذا الموضوع محلا لهذا البحث ، وإنما نذكره لنقف على مجهود أسلافنا رضى الله عنهم ، وفى مبحث « الحديث المعلل » من الكتاب الذى بين يديك تفصيل واف لا بأس أن نحيلك عليه .

وقد اشتهر من السلف جماعة كانوا قد ضربوا فى إدراك العلل الخفية فى الأحاديث بالسهم الوافر ، وكلهم ممن رزقه الله تعالى فهما ثاقبا ، وحفظا واسعا ، ومعرفة تامة بمراتب الرواة ، وملكة قوية قادرة على تمييز المتون والأسانيد ،

نذكر منهم علي بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، ويعقوب بن أبي شيبة ، وأبا حاتم ، وأبا زرعة ، والدار قطني ، والسابقُ في هذه الحلبة الذي يعده العلماء طبيب علل الحديث هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الجامع الصحيح ، فقد روى أبو عبد الله الحاكم بسنده إلى أبي حامد أحمد بن حمدون القصار ، قال: سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبل بين عينيه ، وقال : دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله ، ثم سأله عن الحديث الذي رويناه من قبل عن الحاكم ، وأجابه البخاري ببيان علته على نحو ما بينا .

وقد صنف في هذا النوع من أصول الحديث جماعة من الحفاظ والمحدثين نذكر منهم الامام مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح المتوفى في عام ٢٦١ من الهجرة ، والامام أبا الحسن علي بن عمر الدار قطني المتوفى في عام ٣٨٥ من الهجرة [1] ، والحاكم أبا عبد الله صاحب المستدرك على الصحيحين وصاحب

---

(١) قال عنه أبو الفرج بن الجوزي في المنتظم « ج ٧ ص ١٨٣ » : « كان فريد عصره وإمام وقته ، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بأسماء الرجال وعلل الحديث ، وسلم ذلك له ، وانفرد بالحفظ أيضا ، ومن تأثير حفظه أنه أملى علل المسند من حفظه على البرقاني » اهـ ثم روى باسناده إلى الأزهري قال : رأيت محمد بن أبي الفوارس وقد سأل الدار قطني عن علة حديث أو اسم فيه فأجابه ، ثم قال : يا أبا الفتح ، ليس بين المشرق والمغرب من يعرف هذا غيري . وقد كان الحاكم أبو عبد الله يقول : ما رأى الدار قطني مثل نفسه! وقال رجاء بن محمد بن عيسى المعدل : سألت الدار قطني فقلت : رأى الشيخ مثل نفسه ؟ فقال : قال الله تعالى « فلا تزكوا أنفسكم » قلت : لم أرد هذا ، وإنما أردت أن أعلمه لأقول رأيت شيخا لم ير مثل نفسه ، فقال : إن كان في فن واحد فقد رأيت من هو أفضل مني ، وأما من اجتمع فيه ما اجتمع في فلا . قال ابن الجوزي بعد حكاية هذا : كان قد اجتمع له مع الحديث المعرفة بالقراءات والنحو والفقه والشعر مع الأمانة والعدالة وصحة العقيدة .

معرفة علوم الحديث والمتوفى فى عام ٤٠٥ من الهجرة ، وأبا على الحسن بن محمد الزجاجى ، وللامام الحافظ المحدث أبى بكر أحمد بن على بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادى المتوفى فى عام ٤٦٣ من الهجرة مصنفات عديدة إن لم تكن فى علل الحديث بغير واسطة فهى منه بواسطة وفيها بيان بعض أنواع العلل وأمثلتها .

***

١٣

وأما النحو الثالث من الاتجاه الأول فان كتب التراجم التى صنفها أئمة الحديث أكثر من أن يأتى عليها الحصر ، ولو ذهبنا نعدلك مَنْ ألف وما ألف لأخذنا البهر ولم نكن قد أتينا على ما صنفه أسلافنا رضى الله عنهم ، وبحسبك أنك لو أردت أن تتخذ مكتبة كاملة من هذا النوع من مصنفاتهم لأمكن لك أن تجمع العدد الوفير من المجلدات ، كما أن بحسبك أن تعلم أنه قلما كان فى أسلافنا حافظ من حفاظ الحديث والمعنيين به لم يصنف كتابا فى التراجم ، وقد صنف غير واحد منهم أكثر من مصنف فى التراجم ، كل مصنف منها يشتمل على نوع ، وقد تفننوا فى هذه التآليف وأتوا فيها بالعجب العاجب ، فمصنفات خاصة بذكر الضعفاء والمتروكين فى رواة الحديث ، ونذكر من هذا النوع مصنف الامام محمد ابن إسماعيل البخارى صاحب الجامع الصحيح المتوفى فى عام ٢٥٦ من الهجرة ، ومصنف الامام عبد الرحمن بن أحمد النسائى صاحب السنن ، ومصنف الامام حسن بن محمد الصغانى ، ومصنف أبى الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى المتوفى فى عام ٥٩٧ من الهجرة ، ومصنف علاء الدين على بن عثمان المارديني المتوفى فى عام ٧٥٠ من الهجرة ، ومصنف محمد بن حبان البستى وهو أحفل هذه المصنفات وأجمعها ، ويدخل فى هذه البابة قسم كبير من كتاب شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الحافظ المتوفى فى عام ٧٤٨ المسمى « ميزان الاعتدال ، فى نقد الرجال » فقد احتوى هذا الكتاب على ذكر الكذابين

الوضاعين غير المتعمدين ، ثم على المتهمين بالوضع أو بالتزوير ، ثم على الكذابين فى لهجتهم لا فى الحديث ، ثم على المتروكين الهلكى الذين لم يعتمد على روايتهم ، ثم على الحفاظ الذين فى دينهم رقة ووهن ثم قبل حفظهم ولهم غلط وأوهام ويقبل حديثهم فى الشواهد والاعتبارات ، ثم على الصادقين والمستورين الذين فيهم لين ولم يبلغوا رتبة الأثبات ، ثم على خلق كثير من المجهولين ، ثم على الثقات الذين فيهم بدعة أو تكلم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه . ومصنفات خاصة بذكر الحفاظ ونذكر من هذا النوع مصنف الحافظ شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد الذهبى الذى ذكرناه فى النوع الأول ، وكتابه فى هذا النوع يسمى « تذكرة الحفاظ » وقد يطلق عليه اسم « طبقات الحفاظ » ومن هذا النوع مصنف للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، ومصنف للحافظ جلال الدين السيوطى لخص فيه مصنف الحافظ الذهبى ، وذيل تقى الدين أبو بكر بن محمد بن الهاشمى المشهور بابن فهد المتوفى فى عام ٨٩٩ على مصنف الذهبى السابق ذكره . ومصنفات لعلماء كل مصر من أمصار الاسلام يذكر فى الواحد منها أهل العلم الذين ولدوا فى ذلك المصر أو ارتحلوا إليه فى طلب العلم أو اجتازوه ، ونذكر من هذا النوع « تاريخ بغداد » للمحدث أبى بكر أحمد بن على بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادى ، و « تاريخ أصبهان » للحافظ أبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهانى المتوفى فى عام ٤٣٠ من الهجرة ، وللحافظ أبى زكريا يحيى بن عبد الله المعروف بابن منده الأصفهانى المتوفى فى عام ٤٤٥ من الهجرة ، و « تاريخ جرجان » لعلى بن محمد الجرجانى المعروف بالادريسى المتوفى فى عام ٤٦٨ من الهجرة ، وللحافظ أبى القاسم حمزة بن يوسف السهمى المتوفى فى عام ٦٧٠ من الهجرة ، و « تاريخ دمشق » للامام الحافظ أبى الحسن على بن حسن المعروف بابن عساكر الدمشقى المتوفى فى عام ٥٧١ من الهجرة ، وتاريخ حمص ، وتاريخ حلب ، وتاريخ خوارزم ، وتاريخ سبتة ، وتاريخ شيراز ، وتاريخ صنعاء ، وتاريخ المدينة ، وتاريخ مصر ،

وتاريخ مكة ، وتاريخ الموصل ، وتاريخ اليمن ، وهلم جرا . ومصنفات عامة ، ونذكر من هذا الصنف كتاب « الطبقات الكبرى » لأبي عبد الله محمد بن سعد الزهري البصري كاتب الواقدي المتوفى في عام ٢٣٠ من الهجرة ، وتاريخ الامام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري صاحب الجامع الصحيح ، وهو تاريخ كبير جمع فيه الثقات والضعفاء من رواة الأحاديث ، وله على هذا النحو ثلاثة تواريخ : كبير ، وأوسط ، وصغير ، ويقال : إنه صنف تاريخه الكبير عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وتاريخ الامام الحافظ شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد المعروف بالذهبي ، وهو التاريخ المشهور باسم « تاريخ الاسلام » وهو تاريخ كبير على ترتيب السنوات جمع فيه بين الحوادث والوفيات ، والتاريخ المسمى بالمنتظم للشيخ الامام أبي الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد بن على بن الجوزي المتوفى في عام ٥٩٧ من الهجرة ، وتاريخ الامام بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى في عام ٨٥٥ المسمى بعقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، وهو تاريخ كبير يقع في عشرين مجلدا .

وعلى الجملة قل أن تجد عالما اشتغل بالحديث وعلومه وكانت له به معرفة إلا وجدت له مصنفا في الرجال ، ومنهم من يقتصر على ذكر رجال الحديث ومنهم من يذكر رجال الحديث وغيرهم ، ومنهم من يتعرض لناحية خاصة في رجال الحديث ، ومنهم من يذكر رجال الحديث أيا كان لونهم ووصفهم .

ونحب أن ننبهك هنا إلى أن رجال الجرح والتعديل من أسلافنا رضى الله عنهم وجزاهم عما بذلوا من جهد أعظم الجزاء — برغم ما بذلوا من جهد ، وما أفرغوا على بحثهم من إخلاص قلوبهم ، وصفاء نياتهم — لم يخل عملهم مما يؤاخذون عليه ، وذلك شأن الانسان دائما ، فليس مما يمكن أن نطلبه منه أن يتخلص من إنسانيته جملة فيكون ملكا ، لقد كان للاختلاف المذهبي دخل في تعديل الرواة وتوثيقهم ، فأهل السنة يأبون كل الاباء أن يحتجوا بحديث يرويه

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعض شيعته ، إنما يأخذون بحديث علي إذا رواه عنه أصحاب عبد الله بن مسعود ، وأهل السنة يجرحون كثيرا من رجال الشيعة ، ويقابل الشيعة صنيع أهل السنة معهم بصنيع مثله ، فهم يجرحون كثيرا من أهل السنة ، وهم لا يثقون الثقة الكاملة إلا بالأحاديث التي ترويها جماعتهم عن بعض أهل البيت ، ولا يقتصر الأمر على الاختلاف المذهبي ، ولا يقتصر الاختلاف المذهبي على الخلاف بين السنة والشيعة ، وإنما يتجاوز الأمر هذه الحدود الضيقة نوعاما ، فهذا الامام مالك بن أنس — وهو الرجل الصالح الورع الزاهد — يقدح في محمد بن إسحاق صاحب السيرة وأكبر مؤرخ لحوادث الاسلام الأولى حتى يقول فيه : أشهد أنه كذاب ، فيضطر محمد بن إسحاق أن يقول في مالك أفظع من مقالة مالك فيه [1] ، ومحمد بن إسحاق هذا هو الذي يقول فيه قتادة : لا يزال في الناس علم ما عاش محمد بن إسحاق ، ويقول فيه سفيان : ما سمعت أحدا يتهم محمد بن إسحاق ، ومع ذلك يقول فيه النسائي : ليس بالقوي ، ويقول فيه الدار قطني : لا يحتج به ولا بأبيه .

وأردنا بهذا أن ننبهك إلى أنك ستجد في كتب الجرح والتعديل بعض التحامل أحيانا ، وبعض الاختلاف في الجرح وفي التعديل أحيانا أخرى ، فلا يأخذك البهر إذا رأيت شيئا من ذلك ، واعرض في هذه الصور ونحوها ما تراه على موازين النقد ، وستجد الأمر سهلا غاية في السهولة — إن أنت أردت ذلك — فان العلماء الذين صنفوا في الجرح والتعديل قد نسبوا كل جرح إلى قائلة بعبارته ونسبوا كل تعديل إلى قائله بعبارته ، وعبارات الجرح وعبارات التعديل مختلفة ولكل عبارة دلالة خاصة ، وبعضها أهون من بعض كما هو معروف عند أهل الفن

---

(١) انظر ما كتبناه في هذا الصدد في ترجمة ابن إسحاق في صدر كتاب السيرة بتحقيقنا .

وليس هذا موضع بيانها، وإلا طال بنا القول ونحن نؤثر الاجمال، وأنت فى حل — حين تسمع عبارة تدل على الجرح — أن تبحث عن القائل والمقول فيه، فان رأيت بينهما ما يبعث على تحامل أحدهما على الآخر فاترك هذا القول إلى قول آخر لايكون صادراً عن التحامل البغيض، وأنت — على كل حال — بخير النظرين فى هذا الأمر ونحوه، والسبيل الذى نوصيك به أن تبحث أولا، وألا يحملك البحث على أن ترمى الناس بشىء وأنت تجد لهم مخلصا منه.

***

١٣

وأما الاتجاه الثانى فقد جد العلماء فى تمييز الأحاديث وانتخال صحيحها وطرح سقيمها، بعد أن بينوا أنواعها وفرقوا بين هذه الأنواع فروقاً دقيقة جعلت كل نوع منها متميزاً عن غيره أدق تمييز، وكانت لهم شروط فى الرواة وشروط فى المرويات وشروط فى التحمل وشروط فى الأداء، كما كانت لهم فروق فى العبارات التى يؤدى بها المحدث ما رواه تبعاً لاختلاف حاله فى التحمل، مما يحمده لهم المطلع على مصطلحاتهم ويرى معه أنهم — رضى الله عنهم — قد بذلوا من الوسع أقصاه، وتحملوا من الجهد منتهاه، وصبروا وصابروا على الكد والدأب والله وحدهم ولى جزائهم على ذلك.

وكان من أثر هذا الجهد أن جمع قومٌ منهم كتباً توَخَّوْا فيها إفراد الحديث الصحيح بالذكر، أو إفراد الحديث المحتج به، والتزم من لم يقتصر منهم على الحديث المحتج به، أنه إذا روى حديثاً واهياً أو فيه مقال ذكر ما فيه من ضعف. وقدير صاحب كل كتاب من هذه الكتب بما أخذ نفسه به من الشروط، حسب طاقته، ونقول « حسب طاقته » لأن علماء هذه الأمة الذين خَلَفُوا أصحاب هذه المؤلفات لم يتركوا شيئاً فى هذه المصنفات إلا بحثوه بحث المخلص الوفى للعلم

والدين ، وقد استقام لبعضهم اعتراضات على بعض مافى هذه المصنفات ، وما زال أهل العلم فى كل عصر يتعقب الخالفُ منهم السالفَ حتى تم بحث هذه الكتب بحثاً وافيا ، وحتى استقام لأهل هذه الملة أمر حديث نبيهم على الوجه الذى تطمئن إليه قلوب أهل العلم .

واشتهرت هذه المصنفات فيما بعد باسم « الكتب الستة » وهى : الجامع الصحيح الذى صنفه البخارى المتوفى فى عام ٢٥٦ من الهجرة ، وكتاب الجامع الصحيح الذى صنفه مسلم المتوفى فى عام ٢٦١ من الهجرة ، وكتاب السنن الذى صنفه أبو داود المتوفى فى عام ٢٧٥ من الهجرة ، وكتاب « السنن » الذى صنفه الامام النسائى المتوفى فى عام ٣٠٣ من الهجرة ، وكتاب « السنن » الذى صنفه ابن ماجه القزوينى المتوفى فى عام ٢٧٣ من الهجرة ، وكتاب « الجامع » الذى صنفه الامام الترمذى المتوفى فى عام ٢٧٩ من الهجرة . وسنفرد كل كتاب من هذه الكتب — مرتبةً — بكلمة نذكر فيها صنيع مؤلفه وصنيع العلماء من بعده فى هذا المصنف لتكون على بينة مما قدمناه لك .

* * *

١٤

أما الكتاب الأول فاسمه « الجامع الصحيح » واشتهر بين الناس باسم « صحيح البخارى » ومؤلفه هو الامام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفى البخارى المتوفى بخرتنك فى عام ٢٥٦ من الهجرة ، وهو أول الكتب الستة فى الحديث ، ولم يشك أحد من العلماء فى أنه وصحيح مسلم الذى يأتى الكلام عليه أصح كتب الحديث على الاطلاق ، ولكنهم يختلفون فى أى الكتابين أصح. قال الامام النورى فى مطلع شرحه على صحيح مسلم : « اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان صحيح البخارى وصحيح مسلم ، وتلقاهما

الأمة بالقبول، وكتاب البخارى أصحهما صحيحاً وأكثرهما فوائد، وقد صح أن مسلماً كان يستفيد منه ويعترف بأنه ليس له نظير فى علم الحديث، وهذا الترجيح هو المختار الذى قاله الجمهور . . . وما نقل عن بعض المغاربة من تفضيل صحيح مسلم محمول على ما يرجع إلى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب، أما رجحانه من حيث الاتصال فلا شتراطه أن يكون الراوى قد ثبت له لقاء مَنْ روى عنه ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة [1]، وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلأن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عددا من رجال البخارى، مع أن البخارى لم يكثر من إخراج حديثهم، وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والاعلال فما انتقد على البخارى من الأحاديث أقل عدداً مما انتقد على مسلم، وأما التى انتقدت عليهما فأكثرها لا يقدح فى أصل الحديث فان جميعها واردة من جهة أخرى، وقد علم أن الاجماع واقع على تلقى كتابيهما بالقبول والتسليم إلا ما انتقد عليهما . والجواب على ذلك على وجه الاجمال أنه لا ريب فى تقدم الشيخين على أئمة عصرهما ومن بعدهما فى معرفة الصحيح والعلل، وقد روى الفربرى عن البخارى أنه قال : ما أدخلت فى الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وثبتت صحته، وكان مسلم يقول : عرضت كتابى على أبى زرعة فكل ما أشار إلى أن له علة تركته، فاذا علم هذا فقد تقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة . وعلى تقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون كلامه معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب فى تقديمهما فى ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة» اهـ . وقد روى عن البخارى أنه قال : رأيت فى نومى النبى صلى الله

---

(١) قد بين الشارح فى (توضيح الأفكار) فى غير موضع أن هذا الاختلاف فى خصوص الأحاديث المعنعنة التى يرويها الراوى بلفظ (عن فلان)

عليه وسلم وكأننى واقف بين يديه و بيدى مروحة أذب بها عنه ، فسألت بعض المعبرين عنها ، فقال لى : أنت تذب عنه الكذب ، فهو الذى حملنى على إخراج الجامع الصحيح ، وروى عنه أنه قال : خرجت الجامع الصحيح من نحو ستمائة ألف حديث ، وصنفته فى ست عشرة سنة ، وجعلته حجة فيما بينى و بين الله سبحانه وتعالى . و روى عنه أنه قال : ما أدخلت فيه إلا صحيحاً ، وما أدخلت فيه حديثا حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته .

وقد اعتنى الأئمة بشرح صحيح البخارى ، وشروحه أكثر من أن يتسع لها العد فنذكر لك أهمها :

فمنها شرح الامام أبى سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستى الخطابى المتوفى فى عام ٣٨٨ من الهجرة ، واسم هذا الشرح « أعلام السنن » .

ومنها شرح الامام الحافظ علاء الدين مغلطاى بن قليج التركى المصرى الحنفى المتوفى فى عام ٧٦٢ من الهجرة ، وهو شرح كبير سماه التلويح .

ومنها شرح العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن على الكرمانى المتوفى فى عام ٧٧٥ ، وهو شرح وسط سماه الكواكب الدرارى ، وفيه يقول الحافظ ابن حجر : وهو شرح مفيد ، على أوهام فيه فى النقل ، لأنه لم يأخذه إلا من الصحف

ومنها شرح الامام سراج الدين عمر بن على الملقن الشافعى المتوفى فى عام ٨٠٤ من الهجرة ، وهو شرح كبير يقع فى نحو عشرين مجلدا ، واسم هذا الشرح شواهد التوضيح ، قال السخاوى فى شأنه : اعتمد فيه على شرح شيخه مغلطاى وزاد فيه قليلا ، وقال الحافظ ابن حجر : وهو فى أوائله أقعد منه فى أواخره ، بل هو من نصفه الباقى قليل الجدوى .

ومن أعظم شروح البخارى شرح العلامة الحافظ شيخ الاسلام أبى الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى فى عام ٨٥٢ ، واسم هذا الشرح فتح البارى ، وشهرته وانفراده بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثية والنكات الأدبية

والفرائد الفقهية تغنى عن وصفه ، سيما وقد امتاز بجمع طرق الحديث التى ربما يتبين من بعضها ترجيحُ أحد الاحتمالات شرحا و إعرابا ، وطريقته فى الأحاديث المكررة أنه يشرح فى كل موضع ما يتعلق بمقصد البخارى و يذكره فيه و يحيل بباقى شرحه على المكان المشروح فيه ، وقد بدأ فى تأليف هذا الشرح فى أوائل عام ٨١٧ على طريق الاملاء ، ثم صار يكتب بخطه شيئاً فشيئاً ، فيكتب الكراسة ثم يكتبها جماعة من الأئمة المعتبرين و يعارض بالأصل مع المباحثة فى يوم من أيام الأسبوع بقراءة العلامة ابن خضر ، فصار لا يكمل منه شىء إلا وقد قو بل وحرر ، إلى أن انتهى فى أول يوم من رجب سنة ٨٤٢ ، سوى ما ألحقه به بعد ذلك ، فلم ينته منه إلا قبيل وفاته . وقد طبع بمصر ثلاث مرات

ومن الشروح المشهورة شرح العلامة بدر الدين أبى محمد محمود بن أحمد العينى الحنفى المتوفى فى عام ٨٥٥ من الهجرة ، وهو شرح كبير سماه « عمدة القارىء » وقد شرع فى تأليفه فى أواخر شهر رجب من عام ٨٢١ من الهجرة وفرغ منه فى آخر الثلث الأول من جمادى الأولى سنة ٨٤٧ من الهجرة ، وقد استمد فيه من « فتح البارى » بحيث ينقل منه الورقة بتمامها ، قالوا : كان يستعير فتح البارى من البرهان ابن خضر باذن مؤلفه له ، وتعقب ابن حجر فى مواضع ، وطوله بما تعمد الحافظ ابن حجر حذفه من سياق الحديث بتمامه و إفراد كل من تراجم الرواة بالكلام و بيان الأنساب واللغات والاعراب والمعانى والبيان واستنباط الفوائد من الحديث والأسئلة والأجوبة . وقد طبع بالأستانة مرة ، و بمصر مرة

ومن الشروح المشهورة شرح العلامة أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك ابن أحمد القسطلانى القاهرى الشافعى المولود فى عام ٨٥١ والمتوفى فى عام ٩٢٣ من الهجرة ، وشرحه متداول مشهور واسمه « إرشاد السارى ، إلى صحيح البخارى » وقد طبع مرارا بمطبعة بولاق

وعلى الكتاب شروح كثيرة لم يتهيأ لمؤلفيها أن يتموها : منها شرح الامام

محيي الدين يحيى بن شرف النووى المتوفى فى عام ٦٧٦ من الهجرة ، فانه شرح قطعة من أوله إلى آخر كتاب الايمان ، ومنها شرح للشيخ ركن الدين أحمد بن محمد بن عبد المؤمن القريمى المتوفى فى عام ٧٨٣ ، وهذا الشرح هو مرجع العلامة العينى فى كل ما ذكره فى شرحه « عمدة القارى » من مباحث البلاغة ، ولذلك لم يتكلم العينى من مباحث علوم البلاغة بعد أن فرغت القطعة التى كان قد صنعها ركن الدين المذكور ، قال هذا الحافظ ابن حجر وقد ذكر له بعض الناس ترجيح شرح العينى بما اشتمل عليه من البديع وغيره على شرحه فتح البارى . ومن الشروح التى لم تكمل شرح الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى المتوفى فى عام ٧٧٤ ، وشرح العلامة مجد الدين أبى طاهر محمد بن يعقوب الفيروزأبادى الشيرازى المتوفى فى عام ٨١٧ من الهجرة ، وقد سمى شرحه هذا « منح البارى ، بالسيح الفسيح الجارى » وكمل ربع العبادات منه فى عشرين مجلداً ، وقدر تمامه فى أربعين مجلداً ، وقد ذكر الحافظ السخاوى فى الضوء اللامع أن التقى الفاسى قال : إن المجد لم يكن بالماهر فى الصنعة الحديثية ، وله فيما يكتبه من الأسانيد أوهام ، وأما ما شرحه على البخارى فقد ملأه من غرائب المنقولات سيما من الفتوحات المكية ، وشرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلى المتوفى فى عام ٧٩٥ وقد ذكر صاحب « الجوهر المنضد فى طبقات متأخرى أصحاب أحمد » أن ابن رجب وصل فى شرحه إلى كتاب الجنائز .

وقد اختصر الكتاب غير واحد من العلماء ، نذكر منهم الشيخ الامام جمال الدين أبا العباس أحمد بن عمر الأنصارى القرطبى المتوفى فى عام ٦٥٦ من الهجرة ، والشيخ بدر الدين حسن بن عمر بن حبيب الحلبى المتوفى فى عام ٧٧٩ وقد سمى مختصره « إرشاد السامع والقارى ، المنتقى من صحيح البخارى » ، والامام زين الدين أبا العباس أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجى الزبيدى المتوفى فى عام ٨٩٣ ، ومختصر الامام الزبيدى هذا مشهور متداول بين الناس

واسمه « التجريد الصريح ، لأحاديث الجامع الصحيح » وقد حذف فيه ما تكرر وجمع ما تفرق فى الأبواب .

وألف جماعة من العلماء مصنفات خاصة برجل البخارى ، ونذكر من هؤلاء الشيخ الامام أبا نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذى البخارى المتوفى فى عام ٣٩٨ فقد صنف كتابا فى أسماء رجال البخارى ، ونذكر منهم القاضى أبا الوليد سليمان بن خلف الباجى المتوفى فى عام ٤٧٤ من الهجرة فقد صنف كتابا سماه « كتاب التعديل والتجريح لرجال البخارى »

وقد صنف جلال الدين عبد الرحمن بن عمر البلقينى المتوفى فى عام ٨٢٤ كتابا فى بعض ما يتعلق بالبخارى وقد سماه « الأفهام ، بما وقع فى البخارى من الابهام » وذلك أن الراوى للحديث قد يذكر قصة يقول فيها « أن رجلا أتى النبى صلى الله عليه وسلم فسأله عن كذا » فهذا الرجل فى هذه الرواية مبهم ، وقد بين فى رواية أخرى أنه فلان ، أو بين أنه من بنى فلان أو نحو ذلك ، فجلال الدين البلقينى يتتبع أحاديث البخارى حديثا فحديثا ، فكل حديث وقع فيه لفظ مبهم كرجل أو امرأة أو يوم أو وقت أو صلاة ، وقد ورد هذا اللفظ مبيناً فى بعض الروايات ، يذكر هذا البيان منسوبا إلى راويه !!

وأنت إذا تأملت فيما ذكرناه لك — على قلته ، وعلى أنا تركنا من المصنفات على البخارى مما بلغ أسماعنا عنه أكثر مما ذكرنا ، وعلى أن ما لم يبلغنا خبره أكثر مما صار إلينا علمه — تبين لك مقدار حرص العلماء على الاشتغال به و بيان ما فيه

* * *

١٥

وأما الكتاب الثانى فاسمه « الجامع الصحيح » أيضاً ، وقد اشتهر بين الناس باسم صحيح مسلم ، ومؤلفه هو الامام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج

القشيرى النيسابورى ، الشافعى المتوفى فى عام ٢٦١ من الهجرة ، وقد قدمنا أن إجماع علماء هذه الأمة قد انعقد على أن صحيح البخارى وصحيح مسلم هما أصح كتب الحديث على الاطلاق ، وإنما الاختلاف بينهم فى أى الكتابين أصح من الآخر ، فالجمهور على أن صحيح البخارى أصح من صحيح مسلم ، وقال أبو على الحسن بن على النيسابورى شيخ أبى عبد الله الحاكم : ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم ، ووافقه على ذلك بعض علماء المغرب ، وقال الامام النووى فى صدر شرحه على صحيح مسلم : وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة ، وهى كونه أسهل متناولا من حيث إنه جمل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به جمع فيه طرقه التى ارتضاها وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة ، فيسهل على الطالب النظر فى وجوهه واستثمارها ، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه ، بخلاف البخارى ، وحكى عن مكى بن عبدان أنه قال : سمعت مسلما يقول : لو أن أهل الحديث يكتبون مائتى سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند — يعنى صحيحه — وقال مسلم : صنفت هذا المسند من ثلثمائة ألف حديث مسموعة ، وقد عقد مؤلف الكتاب الذى بين يديك مسألة ذكر فيها شرط مسلم كما عقد مسألة ذكر فيها شرط البخارى ، وتعرض الشارح لبيان هذا الموضوع فى عدة أماكن من شرحه ، فلا نرى داعية لأن نتعرض لبيان هذا فى هذا الموضع ، فارجع إلى ما كتبه المصنف والشارح تزدد معرفة .

وقد تلقى علماء هذه الأمة صحيح مسلم بالقبول ، كما تلقوا صحيح البخارى بالقبول ، وعنى كثير منهم بشرح صحيح مسلم كما عنى كثير منهم بشرح صحيح البخارى ، وتضافرت جهود على تعقب مسلم والاستدراك عليه كما تضافرت جهود على تعقب البخارى والاستدراك عليه ، وبالجملة كان لصحيح مسلم من جهود العلماء فى شرحه جملة أو شرح بعض مواضع منه أو شرح غريبه أو تخريج أحاديثه أو اختصاره الشىء الكثير .

شرحه الامام قوام السنة أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهانى الحافظ المتوفى فى عام ٥٣٥ ، وممن شرحه أبو عبد الله محمد بن على المازرى المتوفى فى عام ٥٣٦ من الهجرة ، وسمى شرحه « المعلم ، بفوائد مسلم » والقاضى عياض بن موسى اليحصبى المالكى المتوفى فى عام ٥٤٤ من الهجرة ، وسمى شرحه « الإكمال » وقد أراد بشرحه هذا إكمال شرح المازرى ، وشَرَحَه عماد الدين عبد الرحمن ابن عبد العلى المصرى المتوفى فى عام ٦٢٤ من الهجرة ، والامام الحافظ أبو زكريا يحيى بن شرف النووى الشافعى المتوفى فى عام ٦٧٦ من الهجرة ، وشرحه هذا شرح متوسط مفيد سماه « المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج » وقد دعاه إلى الاختصار فى شرحه ما ذكره بقوله « ولولا ضعف الهمم وقلة الراغبين لبسطته فبلغت به ما يزيد على مائة من المجلدات ، لكنى أقتصر على التوسط » وشَرَحَه أبو الفرج عيسى بن مسعود الزواوى المتوفى فى عام ٧٤٤ من الهجرة ، وهو شرح كبير جمع فيه بين معلم الزواوى و إكمال القاضى عياض ومنهاج النووى ومفهم القرطبى الذى سنذكره فيما بعد فى جملة مختصرات هذا الكتاب ، وشَرَحه الامام أبو عبد الله محمد بن خليفة الوشتانى الأبّى المالكى المتوفى فى عام ٨٢٧ من الهجرة ، وقد سمى شرحه هذا « إكمال إكمال المعلم » وذكر فيه أنه ضمنه كتب شراحه الأربعة : المازرى ، والقاضى عياض ، والقرطبى ، والنووى ، مع زيادات مكملة ، وتنبيه ، ونقَلَ عن شيخه أبى عبد الله محمد بن عرفة أنه قال : ما يشق علىّ فهمُ شىء كما يشق كلامُ عياض فى بعض مواضع من الاكمال ، وشَرَحه أيضاً الشيخُ تقى الدين أبو بكر بن محمد الحصنى الدمشقى الشافعى المتوفى فى عام ٨٢٩ من الهجرة ، والشيخ الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى فى عام ٩١١ من الهجرة ، والشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلانى الشافعى المتوفى فى عام ٩٢٣ من الهجرة ، وشيخ الاسلام القاضى زين الدين زكريا بن محمد الأنصارى الشافعى المتوفى فى عام ٩٢٦ من الهجرة .

ولخص صحيح مسلم أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المتوفى في عام ٦٥٦ ، ثم شرح مختصره هذا في كتاب سماه « المفهم ، لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم » وقد ذكر فيه أنه لما لخصه ورتبه وبوبه شرح غريبه ، ونبه على نكت من إعرابه ، وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه . واختصره أيضاً الامام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذري المتوفى في عام ٦٥٦ من الهجرة ، وقد شرح هذا المختصر عثمان بن عبد الملك الكردي المصري المتوفى في عام ٨٣٧ من الهجرة ، ومحمد بن أحمد الأسنوى المتوفى في عام ٧٦٣ من الهجرة وممن اختصره أبو الفضل محمد بن عبد الله المريسي المتوفى في عام ٦٥٥ من الهجرة.

وقد شرح زوائد صحيح مسلم على صحيح البخاري سراجُ الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي المتوفى في عام ٨٠٤ من الهجرة ، وهو شرح كبير يقع في ضعف شرح النووي رغم أنه لم يتعرض لشرح الكتاب كله

وقد شرح غريب صحيح مسلم الامام عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي المتوفى في عام ٥٢٩ من الهجرة ، وسمى كتابه « المفهم ، في شرح غريب مسلم »

وتكلم عن رجال مسلم خاصة أبو بكر أحمد بن علي الأصفهاني المتوفى في عام ٢٧٩ من الهجرة

فتأمل في هذه الشروح ، وتنوع أغراض أصحابها ، تدرك مقدار عناية هؤلاء العلماء في القرون المختلفة بهذا الكتاب

* * *

١٦

وأما الكتاب الثالث فاسمه « الجامع الصحيح » أيضاً ، وقد اشتهر بالاضافة إلى مؤلفه فيقال « جامع الترمذي » ويقول كثير من العلماء « سنن الترمذي » .

ومؤلفه هو الامام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى المتوفى فى عام ٢٧٩ فى من الهجرة ، وقد نقل عن المؤلف أنه قال : صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ، ومن كان فى بيته فكأنما فى بيته نبى يتكلم . ولمصنف « تنقيح الأنظار » بحث فى شرط الترمذى ومنزلة حديثه فارجع إليه إن شئت

وقد تصدى لشرحه ولاختصاره جماعة من العلماء ، فممن شرحه الامام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله الأشبيلى المعروف بابن العربى ، المالكى ، المتوفى فى عام ٥٤٦ من الهجرة ، وقد سمى شرحه « عارضة الأحوذى ، فى شرح الترمذى »

وممن شرحه الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلى المتوفى فى عام ٧٩٥ من الهجرة

وممن شرحه العلامة الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى فى عام ٩١١ من الهجرة ، وقد سمى شرحه « قوت المغتذى ، على جامع الترمذى »

وممن تصدى لشرحه ولكنه لم يتمه الحافظ أبو الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى الشافعى المتوفى فى عام ٧٣٤ من الهجرة ، فقد بدأ فى شرحه شرحا مطولا فبلغ نحو ثلثى الكتاب فى نحو عشر مجلدات ، ثم أكمله الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقى المتوفى فى عام ٨٠٦ من الهجرة

وممن تصدى لشرحه ، ولم يتمه ، سراجُ الدين عمر بن رسلان البلقينى الشافعى المتوفى فى عام ٨٠٥ من الهجرة ، وسمى شرحه « العَرْف الشَّذِى ، على جامع الترمذى »

وقد شرح زوائد جامع الترمذى على صحيحى البخارى ومسلم وسنن أبى داود سراجُ الدين عمر بن على بن الملقن المتوفى فى عام ٨٠٤ من الهجرة

ومن العلماء الذين اختصروا جامع الترمذى نجم الدين سليمان بن عبد القوى

الطوفى الحنبلى ، المتوفى فى عام ٧١٠ من الهجرة ، ونجم الدين محمد بن عقيل البالسى الشافعى ، المتوفى فى عام ٧٢٩ من الهجرة

***

١٧

وأما الكتاب الرابع فهو « سنن أبى داود » ومؤلفه هو الامام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانى المتوفى فى عام ٢٧٥ من الهجرة ، وقد قال مؤلف هذا الكتاب : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث ، انتخبت منها ما ضمنته كتابى هذا ، وجمعت فيه أربعة آلاف حديث وثمانمائة حديث ، وذكرت الصحيح ومايشبهه ويقاربه ، ويكفى الانسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث : أحدها « إنما الأعمال بالنيات » والثانى « من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه » والثالث « لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه » والرابع « الحلال بين والحرام بين ، وبين ذلك مشتبهات » وقد قال العلامة ابن السبكى فى طبقات الشافعية : سنن أبى داود من دواوين الاسلام ، والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحاح عليها وعلى سنن الترمذى ، لاسيما سنن أبى داود . وقال أبو سليمان الخطابى « كتاب السنن لأبى داود كتاب شريف لم يصنف فى علم الدين كتاب مثله » وقال ابن قيم الجوزية « كتاب السنن لأبى داود سليمان ابن الأشعث السجستانى ، رحمه الله ، من الاسلام بالموضع الذى خصه الله به ، بحيث صار حكماً بين أهل الاسلام ، وفصلا فى موارد النزاع والخصام ، فإليه يتحاكم المنصفون ، وبحكمه يرضى المحقون ، فانه جمع شمل أحاديث الأحكام ، ورتبها أحسن ترتيب ، ونظمها أحسن نظام ، مع انتقائها أحسن انتقاء ، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء »

وقد شرح هذا الكتاب الحافظ أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابى

المتوفى فى عام ٣٨٨ من الهجرة ، وسمى شرحه « معالم السنن » ولخص هـذا الشرح الحافظ شهاب الدين أبو محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسى المتوفى فى عام ٥٦٩ من الهجرة ، وسمى تلخيصه « عجالة العالم ، من كتاب المعالم »

وممن شرحه شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملى المقدسى الشافعى المتوفى فى عام ٧٤٤ من الهجرة .

وممن شرح كتاب السنن قطب الدين أبو بكر بن أحمد بن وعين اليمنى الشافعى المتوفى فى عام ٧٥٢ من الهجرة ، وقد مات وشرحه مسودة .

وممن تصدى لشرحه ، ولم يتهيأ له الاتمام ، الامام أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقى المتوفى فى عام ٨٢٦ من الهجرة ، قالوا : إنه كتب من شرحه سبع مجلدات بلغ فيها إلى أثناء سجود السهو وأطال فى الشرح .

وممن تصدى لشرحه أيضا علاء الدين مغلطاى بن قبيج المتوفى فى عام ٧٦٢ من الهجرة ، ولم يتهيأ له إكمال هذا الشرح .

وقد شرح زوائد سنن أبى داود على صحيح البخارى ومسلم الشيخ سراجُ الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى المتوفى فى عام ٨٠٤ من الهجرةُ .

وقد اختصر سنن أبى داود الامام الحافظ زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى فى عام ٦٥٦ من الهجرة وسمى تلخيصه « المجتبى » وللحافظ السيوطى المتوفى فى عام ٩١١ من الهجرة شرح على مختصر الحافظ المنذرى أسمه « زهر الربى ، على المجتبى » .

وللعلامة المحقق الحافظ شمس الدين محمد بن أبى بكر المعروف بابن قيم الجوزية الحنبلى المتوفى فى عام ٧٥١ من الهجرة تهذيب لمختصر المنذرى يقول فى أوله « إن الحافظ زكى الدين المنذرى قد أحسن فى اختصاره ، فهذبته نحو ما هذب هو به الأصل ، وزدت عليه من الكلام على علل سكت عنها أو لم يكملها ، وتصحيح أحاديث ، والكلام على متون لم يفتح مقفلها »

وقد كتب الله تعالى للعاجز الضعيف كاتب هذه السطور أن يخرج سنن أبي داود فى أربعة مجلدات إخراجا دقيقا عليه شروح بسيطة منذ خمسة عشر عاما ، ولو منَّ القادر الحكيم باعادة طبعه كتبنا عليه شرحاً وسطاً تقر به عيون طلبة هذا الفن، نسأله سبحانه أن يوفق بمنه وكرمه .

* * *

١٨

وأما الكتاب الخامس فهو كتاب « السنن الكبير » ومؤلفه أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على بن سنان بن بحر ، النسائى الحافظ المتوفى فى عام ٣٠٣ من الهجرة ، ومع جلالة مؤلف هذا الكتاب وتقدمه وفضله حتى يقول فيه الدارقطنى « النسائى يقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره » فان كتابه لم يرزق من إقبال العلماء على شرحه أو التعليق عليه مثل مارزق غيره من الكتب ، حتى إن الحافظ السيوطى المتوفى فى عام ٩١١ من الهجرة بعد النسائى بأكثر من ستة قرون لما أراد أن يعلق عليه تعليقة مختصرة تنبه إلى ذلك فهو يقول فى أول هذه التعليقة « هى على نمط ماعلقته على الصحيحين وغيرهما من السنن، إذ له منذ صنف أكثر من ستمائة سنة ولم يشتهر عليه شرح ولا تعليق»

وكل ما وصل إلينا من نبأ تعرض العلماء له أن سراج الدين عمر بن الملقن الشافعى المتوفى فى عام ٨٠٤ من الهجرة قد شرح زوائد سنن النسائى على الكتب الأربعة السابقة: صحيح البخارى ، وصحيح مسلم ، وجامع الترمذى ، وسنن أبى داود

وللشيخ أبى الحسن السندى تعليقة على سنن النسائى ، وهى — على وجازتها — أبسط من تعليقة السيوطى .

* * *

١٩

وأما الكتاب السادس فهو كتاب « سنن ابن ماجة » ومؤلفه هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني ، مولى ربيعة ، المولود فى عام ٢٠٩ من الهجرة والمتوفى فى يوم الاثنين لتسع بقين من رمضان فى عام ٢٧٣ من الهجرة .

وقد رزق هذا الكتاب من الحظوة أكثر مما رزقه كتاب «سنن النسائى» رغم أن العلماء متفقون على اعتبار سنن النسائى أحد الكتب المعتبرة وهم مختلفون فى « سنن ابن ماجه » أيعدونه سادس الخمسة السابقة أم يعدون موطأ مالك سادس هذه الكتب .

فممن شرح سنن ابن ماجه الشيخ كمال الدين محمد بن موسى الدميرى الشافعى المتوفى فى عام ٨٠٨ من الهجرة ، وقد سمى شرحه « الديباجة ، بشرح سنن ابن ماجه » وقال صاحب كشف الظنون عن هذا الشرح « فى نحو خمس مجلدات ، ومات قبل تحريره وتبييضه » اه .

وممن شرح هذا الكتاب برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي سبط ابن العجمى المتوفى فى عام ٨٤١ من الهجرة .

وممن شرحه الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى فى عام ٩١١ من الهجرة ، وسمى شرحه هذا « مصباح الزجاجة ، على سنن ابن ماجه »

وقد تصدى لشرحه ، ولم يتهيأ له الاتمام ، الحافظ علاء الدين مغلطاى بن قليج المتوفى فى عام ٧٦٢ من الهجرة ، فقد شرح قطعة منه فى خمس مجلدات .

وشرح الشيخ سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى المتوفى فى عام ٨٠٤ من الهجرة زوائد « سنن ابن ماجه » على الكتب الخمسة التى هى صحيح البخارى وصحيح مسلم وجامع الترمذى وسنن أبى داود وسنن النسائى ، ويقع

شرحه هذا فى ثمان مجلدات ، وقد سماه « ما تمس إليه الحاجة، على سنن ابن ماجه» وقد ضبط فيه مشكله من الأسماء والكنى وما يحتاج إليه من الغرائب ، مما لم يوافق الباقية وقال : إنه بدأ فى تصنيفه فى شهر ذى القعدة من عام ٨٠٠ وانتهى فى شهر شوال من العام الذى يليه.

رحم الله الجميع رحمة واسعة! وأسبغ عليهم حلل رضوانه! وجزاهم عن صنيعهم خير الجزاء ! وجعلنا من أتباعهم ! ورزقنا رضاه آمين !.

* * *

وأما بعد ، فقد أطلت وإن لم أكن بلغت معشار ما كانت تتوق إليه نفسى وكم كنت أود أن أسترسل فى هذا الموضوع فأذكر كل ما يحضرنى فيه ، فان فى ذلك شفاء لنهم طلبة العلم وإرواء لغليل العطشى إلى مناهل المعرفة ، وفيه — فوق ذلك — إثارة لما خبأته يد النسيان أو يد الاهمال من تراث أسلافنا رضى الله عنهم ، وتعريف بقدر ما بذلوا فى سبيل إبلاغ من بعدهم عمن قبلهم وفى هذا وحده زجر لمن يزعم من أهل عصرنا أنهم صنعوا فى حين أن ما يبذله جماعة منهم لا يقوم بعُشير ما بذله واحد من هؤلاء .

وكم كنت أود أن أكتب عن كل علم من علوم الاسلام أبواباً خاصة ، ولكن ظروفاً قاهرة تضطرنى أن أكتفى بما ذكرت عن علم الحديث وأصوله ، إذ كان علم الحديث هو أول العلوم الاسلامية تدويناً ، ثم هو العلم الذى أخذت عنه سائر العلوم ، فالتفسير بدأ أول الأمر يروى عن الرسول وأصحابه وتابعيهم فى ثنايا الحديث ، ثم استقل بعد ردح من الزمن ، وكذلك الشأن فى غيره من العلوم ، واذ كان الكتاب الذى نقدم له فى علم أصول الحديث خاصة .

رب اغفرلى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا ، وللمؤمنين والمؤمنات .

كتبه : محمد محيي الدين عبد الحميد